جامعة قاصدي مرباح- ورقــلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

انتشار الأسلحة النووية في البلدان الصغيرة

(باكستان كنموذج)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

من إعداد الطالبان:

- ***سويــد محمد الطيب***
- ***رواص بشيـــــــر***

إشراف الأستاذ:

- ***باسماعيل عبد الكريم***

السنة الجامعية: 2013/2012

نهـدي هذا العمـل المتواضـع إلـى:

إلى كل الأرواح التي سقطت في سبيل الحريــة

إلى ضحـايا 05 أكتوبـر 1988 بالجزائـر

إلى كل الأرواح التي سقطت غدرا بعد وقف المسار

الانتخابـي فـي 11يناير 1992

إلى كل ضحـايا الربيـع العربـي إلى أبنـاء الشعـب السـوري

الشقيـق الذيـن ما يزالـون يسقطـون حتى الآن.

نتقدم بشكرنا الخالص إلى كل من ساهم معنا في إنجاز هذه المذكرة و نخص بالذكر:

الأستاذ المشرف "باسماعيل" و كل الطاقم الإداري في قسم العلاقات الدولية فردا فردا و بالأخص : الأستاذ الكريم "بارة" و الأستاذ المحترم "حشود" ، من دون أن ننسى طاقم المكتبة اللذين لم يبخلوا بمعونتهم و تفانيهم و نخص بالذكر (معراج و عبد القادر و غنية و خيرة)، كما لا ننسى الزملاء الكرام اللذين أعانونا ولو بنصيحة أو استشارة و في مقدمتهم : (أحمد بن جدية و محمد غسال و سناء زروال و إيمان بومزبر).

ملخص الدراسة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و بعدما ألقت الولايات المتحدة الأمريكية بالقنبلتين النوويتين على كل من "هيروشيما" و "ناجازاكي" اليابانيتان، وما نجم عن ذلك من دمار شاهده العالم بأسره و الذي بقي ملتصقا في الأذهان أكثر حتى من الدمار الذي خلفته الحرب كاملة، أضيف عامل جديد من عوامل القوة لصالح الولايات المتحدة و التي أعلنت عن نفسها سيدة للعالم.

و الحالة المدروسة هنا هي إحدى الدول الثلاثة وهي الدولة الإسلامية الوحيدة المالكة للسلاح النووي آلا وهي "باكستان"، والتي استطاعت أن تبني مشروعها النووي في سرية تامة بالرغم من التسريبات الاستخباراتية حول مشروعها النووي و بالرغم من علاقاتها المتذبذبة مع أمريكا ولكنها استطاعت أن تحقق النجاح بالتفجيرات النووية الناجحة في مايو 1998، لكن ذلك لم يتم بالسهولة التي نضنها وهو ما سنحاول أن نعرفه بالتفصيل في هذه الدراسة.

ومنه نتساءل: مـــــا هي الدوافع الحقيقية وراء امتلاك بـاكستان للســـلاح النـــووي ؟

يعتبر المشروع النووي الباكستاني أحد أهم البرامج النووية إثارة للجدل ، فبالرغم من تذبذب العلاقات الباكستانية الأمريكية، إلا أن أمريكا و حليفتها إسرائيل لم تهضما فكرة حصول دولة إسلامية على سلاح نووي، لكن السرية التامة التي تم بها نجاح البرنامج النووي الباكستاني جعل " الوقت متأخرا " حول إمكانية إجبار باكستان بالعدول عن إتمام مشروعها، فباكستان استطاعت إقناع العالم بدوافعها في امتلاك السلاح النووي منها: النزاع الدائم مع الهند وتعزيز مكانتها داخليا و خارجيا و هو ما غير الخارطة الجيوسياسية للمنطقة كاملة (جنوب آسيا) و أعطى متغيرات جديدة في المنطقة و أعاد التوازن.

كما كانت هناك ردود فعل دولية، أهمها موقف الولايات المتحدة من هذا المشروع.

و كخلاصة عامة فإننا نرى بأن القيادة الباكستانية قد وفقت في انتهاجها لهذا المسلك الخطير و المليء بالمطبات ، فامتلاك سلاح نووي ذاتيا من خلال برنامج نووي ناجح يضم عدة منشآت و النجاح في حسن تسييرها و المحافظة عليها بالرغم من كونها أقرب بلد في العالم من "مصنع الإرهاب" أفغانستان ، يعتبر نجاحا باهرا بالرغم مما تقوله المعارضة العلمانية المدعومة من الغرب حول الأداء الديمقراطي و كذا حول الانقلابات التي تقوم بها المؤسسة العسكرية ، وتدخلها في الحيات السياسية المدنية ، إلا أن ما يشفع لها هو المحافظة على وحدة التراب الباكستاني و كذلك على المكانة الإقليمية والدولية التي صارت تلعبها باكستان "،ولا يكون ذلك إلا بالعودة إلى الاهتمام بالأجيال القادمة وتشجيعها على حب العلم و المعرفة التقنية و روح التحدي .

الكلمات المفتاحية:

أسلحة الدمار، الشامل، الأسلحة النووية، القنبلة النووية، الماء الثقيل، النادي النووي ،الكتلة الحرجة،الردع.

مقدمة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و بعدما ألقت الولايات المتحدة الأمريكية بالقنبلتين النوويتين على كل من "هيروشيما" و "ناجازاكي" اليابانيتان، وما نجم عن ذلك من دمار شاهده العالم بأسره و الذي بقي ملتصقا في الأذهان أكثر حتى من الدمار الذي خلفته الحرب كاملة، أضيف عامل جديد من عوامل القوة لصالح الولايات المتحدة و التي أعلنت عن نفسها سيدة للعالم.

لكن باقي المنتصرين (دول الحلفاء) و على رأسهم الإتحاد السوفيتي لم تكتفي بنتائج تلك الحرب التي جاءت بنظام عالمي جديد " ثنائي القطب " ، فما لبثت الإدارة السوفيتية أن تحصل على تلك التقنية المفضية إلى ذلك السلاح الفتاك و نعني بذلك " تقنية التحكم في الانشطار النووي" المؤدية إلى صناعة قنابل نووية ، وكان للسوفييت ما أرادوه في عام 1949 ، ثم ما لبثت بريطانيا العظمى أن امتلكت سلاحها النووي وكان ذلك في سنة 1952، وتلتها بعد ذلك الجارة فرنسا بعدما أجرت تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية و ذلك في سنة 1960 ، لتختم الصين عقد الدول الكبرى الخمس بامتلاكها للقنبلة النووية بعد نجاح تفجيراتها في سنة 1964.

فبعد هذا التاريخ سعت القوى العظمى بأن تحد من عدد المالكين لهذه التقنية الخطيرة، فراحت تسن القوانين و تطلق التهديدات إما بالعقوبات الاقتصادية أو بضرب المنشآت مباشرة، غير أن ذلك لم يجدي نفعا أمام شغف بعض البلدان الصاعدة و الساعية إلى امتلاك هذا السلاح الفتاك لسبب أو لآخر، فقد كشفت تقارير صحفية نرويجية في مطلع الألفية الجديدة بأن فرنسا و النرويج قد أعانتا إسرائيل على التحكم في التقنية النووية العسكرية و السلمية ، وكان ذلك في مطلع الستينات من القرن العشرين وتم في الصحراء الجزائرية (منطقة رغان) ، وإلى غاية اليوم لا يعرف الكثير عن البرنامج النووي الإسرائيلي ، أما الهند فكانت أول من أعلن عن نجاح التجارب النووية وذلك في سنة 1974 ، لتدخل

الجارة باكستان في سباق مع الزمن لامتلاك سلاحها النووي لكن ذلك لم يتحقق إلا في سنة 1998.

بالإضافة إلى البلدان الثلاثة الرافضة للتوقيع على المعاهدات الدولية في مجال منع الانتشار (إسرائيل و الهند و باكستان) هناك بعض الدول الصغرى الأخرى التي تحصلت على أسلحة نووية مثل (البرازيل ، الأرجنتين ، جنوب إفريقيا ، كوريا الشمالية) و أخرى في طريقها إليها مثل (إيران و العراق قبل الغزو الأمريكي).

و الحالة المدروسة هنا هي إحدى الدول الثلاثة وهي الدولة الإسلامية الوحيدة المالكة للسلاح النووي آلا وهي "**باكستان**"، والتي استطاعت أن تبني مشروعها النووي في سرية تامة بالرغم من التسريبات الإستخباراتية حول مشروعها النووي و بالرغم من علاقاتها المتذبذبة مع أمريكا ولكنها استطاعت أن تحقق النجاح بالتفجيرات النووية الناجحة في مايو 1998، لكن ذلك لم يتم بالسهولة التي نضنها وهو ما سنحاول أن نعرفه بالتفصيل في هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة:

ننطلق في بحثنا هذا حول تساؤلات عدة تتعلق بالكيفية التي تمكنت من خلالها باكستان من إنجاح مشروعها النووي على الرغم من أن ذلك "شبه محرم" على أي بلد مسلم أو عربي ، وكيفية إقناع السلطات في باكستان للقوى الكبرى و أمريكا تحديدا بضرورة امتلاكها للسلاح النووي وما مدى انعكاسات ذلك على المستويين الداخلي والخارجي،أما الإشكالية فتتمثل في:

مـــا هي الدوافع الحقيقية وراء امتلاك باكستان للسـلاح النـــووي ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

1- كيف تمكنت باكستان من امتلاكها للسلاح النووي ؟

2-كيف استطاع النظام الباكستاني من إقناع المجتمع الدولي بضرورة امتلاك السلاح النووي ؟

3-ما هي انعكاسات المشروع النووي الباكستاني على المستويين الداخلي والخارجي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على تلك الإشكالية و من وراءها تلك التساؤلات نقترح الفرضية الأساسية التالية :

الصراع الدائم مع الهند هو الدافع الحقيقي وراء إصرار باكستان على امتلاك السلاح النووي.

وتندرج تحت هذه الفرضية فرضيات فرعية كالآتي :

1- الطموح الكبير في لعب أدوار إقليمية و دولية الذي سعت لتحقيقه القيادات المتعاقبة لباكستان من أسباب إنجاح المشروع النووي.

2-تمثل العلاقات المتينة أحيانا بين باكستان و الولايات المتحدة أحد أهم الأسباب في سكوت هذه الأخيرة عن البرنامج النووي الباكستاني.

3-كلما أنفقت السلطات الباكستانية على البرنامج النووي كلما انعكس ذلك سلبا على الاقتصاد و الوضع الداخلي عموما.

الإطار النظري للدراسة:

يعتبر موضوع انتشار الأسلحة النووية من المواضيع الشائكة حتى على مستوى التحليل النظري [1]، فهناك من يرى أن التحليل الأنسب لهذا الموضوع هو النهج الواقعي ذلك أن الدول تسعى لامتلاك هذا السلاح الفتاك انطلاقا من الخوف وعدم الثقة إقليميا أو من الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي ، أما الدراسات الحديثة (التي جاءت في مطلع

[1] عامر مصباح ، **المدخل إلى العلاقات الدولية.** (القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 2009)، ص 135.

ثمانينات القرن العشرين) فترى بأن التحليل الأنسب لموضوع الانتشار النووي هو ما يندرج تحت فكرة الردع النووي ، والذي ملخصه ببساطة : أن الدول تسعى لامتلاك السلاح النووي من أجل ردع أعدائها[2] سواء الجيران (كما في حالة الهند و باكستان) أو حتى العدو البعيد مثل (أمريكا و روسيا) ونحن نرى في الحالة المدروسة بأن المستويين التحليليين كلاهما أقرب لتفسير دوافع باكستان لامتلاك سلاحها النووي ، وإن كان الإطار الأقرب هو الردع النووي أو توازن القوى خاصة بعد امتلاك الهند للسلاح النووي قبل باكستان بسنوات عديدة و لا ننسى الحروب التقليدية التي جرت بينهما و التي انتهت كلها بتفوق الهند، لكن بعد نجاح باكستان في تفجيراتها النووية (1998) عاد التوازن للمنطقة وبذلك تحقق لباكستان ما كانت تصبو إليه و هو (ردع الهند).

الإطار المنهجي للدراسة:

تتطلب دراسة كهذه الاستعانة ببعض المناهج والتي تدخل في إطار البناء المنهجي العام والذي لا يمكن تنظيم البحث الأكاديمي من دونه ، فلقد استعنا بثلاثة مناهج وهي كالآتي :

- المنهج الوصفي:

وهو يعتبر المنهج الأكثر شيوعا واستعمالا في العلوم السياسية خاصة و هو المنهج الذي يسمح لنا بوصف الظاهرة المدروسة وإعطاء كل التفاصيل وحيثيات الموضوع قيد الدراسة ، لهذا استعنا بهذا المنهج لأننا بحاجة إلى وصف بعض التفاصيل سواء في الفصل الأول (الإطار النظري) مثل وصف كيفية تخصيب اليورانيوم ، أو في الفصل الثاني عند الحديث عن البرنامج النووي لباكستان.

[2] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية.** (ت: وليد عبد الحي)،(ط1 ،بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1985)، ص 266.

- منهج المسح التاريخي:

يستعمل المسح التاريخي من أجل تتبع التسلسل الزمني لظاهرة ما ، وهو ما يرد في بحثنا وبالخصوص في الفصل الأول بحيث تابعنا التسلسل الزمني لأهم الأحداث المتعلقة بنزع السلاح في العالم ، ثم أوردناها في تتبع أهم الأحداث السياسية في تاريخ باكستان.

- منهج دراسة الحالة:

يقوم هذا المنهج على التعمق في دراسة حالة بعينها عن باقي الحالات وبالتالي تتبع جميع متغيراتها ، وهو بالضبط ما قمنا به في اختيارنا لدراسة حالة باكستان من بين كل البلدان الصغيرة التي امتلكت السلاح النووي .

الدراسات السابقة:

أن الدراسات السابقة تمثل في الحقيقة تلك الرسائل و الآطاريح من (رسائل ماجستير أو دكتوراه) ، و هو أحد المشاكل التي واجهتنا بحيث لم نعثر على أي أطروحة أو رسالة أو حتى دراسة أكاديمية موثقة ، فالاهتمام بدولة باكستان وما يحدث فيها لا يغري الباحثين أو الطلبة الجزائريين أو العرب على حد سواء ، على الرغم من أهمية هذا البلد الإستراتيجية في جنوب آسيا و العالم الإسلامي عامة ، وهناك بعض الدراسات الأجنبية من طرف باحثين و صحفيين من باكستان و بريطانيا لاكنا لم نحصل عليها بسبب عدم توفرها ورقيا أو إلكترونيا ، أما الدراسة الوحيدة التي حصلنا عليها فهي :

- إبراهيم بابللي ، التفجيرات النووية الباكستاني ،الكويت ، دار ناشري للنشر الالكتروني ، 2006 : وهي عبارة عن محاضرة ألقاها الدكتور إبراهيم بابللي في الندوة الرفاعية في معهد الشيخ أحمد باجنيد بالسعودية بتاريخ : الخميس 1998/08/07 أي بعد أقل من ثلاثة شهور عن التفجيرات الباكستانية التاريخية ، وجاءت الدراسة في شكل كتيب إلكتروني اختتمها المؤلف بخلاصة جاءت على شكل توصية بحيث ركز فيها على ضرورة أن يعيد النظام

الباكستاني ترتيب أولوياته الوطنية و أكد أيضا على ضرورة استثمار الدول الإسلامية الغنية في هذا البلد خاصة بعد دخوله النادي النووي.

أما نحن فإننا سنركز على أبعاد المشروع النووي الباكستاني و الدوافع من وراءه و انعكاساته على الوضع الداخلي للبلاد.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يريده الباحث من خلال دراسته و الإضافات التي جاء بها والتي تقسم إلى قسمين :

الأهداف العملية: والتي تتمثل في الآتي :

وبما أنا الدراسات السابقة شحيحة في موضوعنا فإنا أي نتيجة علمية نصل إليها تعتبر إضافة.

الأهداف العلمية: وتتمثل فيما يلي :

– معرفة أهم أطوار البرنامج النووي الباكستاني منذ بدايته وحتى ما تلا تفجيرات سنة 1998.

– إدراك الأسباب الحقيقية من وراء سعي القيادة الباكستانية في المضي قدما في برنامجها النووي رغم صعوبات البداية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك بعض الأسباب في اختيارنا لهذا الموضوع والتي تنقسم إلى قسمين :

الأسباب الموضوعية: هناك عدة دول طموحة في العالم تسعى لدخول النادي النووي من خلال امتلاكها للأسلحة النووية ، وفي نفس الوقت من أجل التحرر من التهديدات الخارجية

، وفي هذه الحالة فإن باكستان كانت تسعى لخلق توازن القوى و التهديد المتبادل مع الجارة الهند.

الأسباب الذاتية: يعتبر المشروع النووي الباكستاني أحد نقاط القوى والتي يتباهى بها كل مسلم من جهة ، و من جهة أخرى هناك فضول علمي حول كيفية امتلاك باكستان للسلاح النووي و الذي من خلاله يمكن مقارنة إمكانيات باكستان بالدول العربية الكبرى من أجل استخلاص أسباب فشل هذه الأخيرة في امتلاك هذا النوع من الأسلحة.[3]

مصطلحات الدراسة :

***أسلحة الدمار الشامل:** وهي أسلحة ذات قدرة على تدمير كبير أو لاستعمالها بأسلوب لتدمير أعداد كبيرة من الناس، ويمكن ان تكون نووية أو كيميائية أو إحيائية أو إشعاعية، غير أنه يستثنى منها وسائل نقل أو قذف الأسلحة، حيث أن مثل هذه الوسائل جزء مفصول ومعزول عن السلاح، وهو مصطلح يخص كافة الصنوف العسكرية، والقوات المشتركة والقوات البرية.

***الأسلحة النووية:** وهي الأسلحة النووية المصممة للوصول إلى تغيير في شدة التأثيرات الخاصة عدا تأثير القصف الاعتيادي، وهو مصطلح يخص كافة الصنوف العسكرية والقوات المشتركة والقوات البرية.

***القنبلة النووية:** هي قنبلة شديدة الانفجار بحيث ينتج عن انفجارها ضغط و حرارة عالية و إشعاعات موجة كهرومغناطيسية.

***الماء الثقيل:** هو الماء المتكون من ذرتين من الديوتيريوم و ذرة واحدة من الأوكسجين لا يصلح لإدامة الحياة ، درجة تجمده و غليانه أعلى من الماء العادي، وهذه الخصائص هي التي تجعله ضروريا في المفاعلات النووية .

***النادي النووي:** وهو نادي أسسته الولايات المتحدة وانضمت إليه الدول التي قامت بتجارب نووية قبل سنة 1967 وهي (الاتحاد السوفيتي ، بريطانيا ، فرنسا ، الصين) ، ثم أصبح هذا المصطلح يطلق على كل بلد نجح في امتلاك السلاح النووي.

[3] جون بيليز و ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** .(ت: مركز الخليج للأبحاث) ، (ط1،دبي ، 2004،) ص71.

***الكتلة الحرجة:** وهي الحد الأدنى من كمية من اليورانيوم الكافية لتأمين سلاح نووي واحد ، و تحددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ب25 كيلوغرام من اليورانيوم أو 8 كيلوغرامات من البلوتونيوم.

***الردع:** هو تدبير أو مجموعة تدبير مصممة لتضيق حرية الاختيار للخصم بين السياسات الممكنة لرفع كلفة بعضها إلى مستوى يظن أنها غير مقبولة يستخدم المصطلح عادة بتخصيص أكثر، بشعور عدم تشجيع الهجوم النووي، وذلك بتصعيد الخوف من الانتقام، وهذا المصطلح خاص بالصنوف العسكرية، أو القوات المشتركة.

***خطة الدراسة*:**

اعتمدنا في دراستنا هذه على الدقة و الاختصار خاصة وأننا ندرس ظاهرة دقيقة ، فلذلك اعتمدنا على فصلين و مقدمة وخاتمة وفق الترتيب التالي:

في المقدمة ركزنا على الإشكالية وما يربطها من تساؤلات و ربطناها بالفرضية ثم النظريات الأنسب لهذا الموضوع .

أما الفصل الأول فكان إطارا نظريا بحتا يندرج تحته أربعة مباحث ، فالمبحث الأول عنوناه بمفهوم التكنولوجيا النووية وتناولناه في مطلبين مفهوم المفاعلات النووية و مفهوم تخصيب اليورانيوم ، أما المبحث الثاني فكان حول مفاهيم حول الانتشار النووي وفيه تناولنا مفهوم الانتشار الأفقي والعمودي ثم مفهوم الأمن النووي ، وفي المبحث الثالث تناولنا وسائل منع الانتشار وفيه أخذنا أهم المعاهدات و مفهوم الامتثال الشامل ، أما المبحث الرابع فأعطينا بطاقة تعريفية بدولة باكستان.

أما الفصل الثاني فجاء في أربعة مباحث كذلك أولها كان عن دوافع باكستان في امتلاك السلاح النووي وتحته مطلبان الأول حول النزاع الدائم مع الهند ثم تعزيز مكانة النظام داخليا و خارجيا ، أما المبحث الثاني عنوناه بالقدرات النووية الباكستانية فتناولنا في المطلب الأول البرنامج النووي الباكستاني وفي الثاني الترسانة النووية الباكستانية ، أما

المبحث الثالث فكان عن السياسات النووية الباكستانية و تناولنا معه في مطلبين المذهب النووي الباكستاني وأمريكا و القنبلة الإسلامية ، أما المبحث الرابع فكان حول تداعيات المشروع النووي الباكستاني و تحته مطلبين في الأول تناولنا الطابع النووي لقضية كشمير و الثاني حول أهم ردود الفعل الدولية .

أما الخاتمة فقد أعطينا فيها ملخصا لأهم ما جاء في البحث كما حاولنا الإجابة على الإشكالية ومن خلالها عن التساؤلات المتعلقة بها كما استخلصنا فيها بعض النقاط و النتائج حول البحث.

الإطـــــــــار النظـــــري للدراســـــــــة

*** تمهيـــــــــد:**

***المبحث الأول: مفهوم التكنولوجيا النووية**

- المطلب الأول: مفهوم المفاعلات النووية
- المطلب الثاني: مفهوم تخصيب اليورانيوم

***المبحث الثاني: مفاهيم حول انتشار الأسلحة النووية**

- المطلب الأول: مفهوم الانتشار (الأفقي و العمودي)
- المطلب الثاني: الأمن النووي والسلامة النووية

***المبحث الثالث: وسائل منع انتشار الأسلحة النووية**

- المطلب الأول: أهم المعاهدات و الاتفاقيات الدولية
- المطلب الثاني: مفهوم الامتثال العالمي (الشامل)

***المبحث الرابع: معطيات عامة حول باكستان**

- المطلب الأول: التعريف بباكستان
- المطلب الثاني: أهم الأحداث في تاريخ باكستان

***خلاصـــــــــــــة:**

تمهيـــــد:

تعتبر الدراسات التي تتناول موضوع انتشار الأسلحة النووية من أهم الدراسات في الوقت الراهن ، و تزداد أهمية هذا الموضوع كلما قرعت طبول الحرب و دقت نواقيس الخطر خاصة إذا كان هناك نزاع متعلق بدولة نووية ، أو دولتين كما في حالة (الهند و باكستان) ، فمنذ أن أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتين نوويتين على مدينتي

(هيروشيما و ناجازاكي) في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وما تبع ذلك من خراب ، راحت البلدان الكبرى تسعى الواحدة تلوى الأخرى في امتلاك هذا السلاح الفتاك ، و هو ما حدث بالفعل فبعد أن امتلكت بلدان الفيتو الخمس أسلحتها النووية سعت جاهدة بأن لا تصل هذه التقنية إلى باقي بلدان العالم (البلدان الصغيرة) ، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل بحيث انتقلت هذه التقنية إلى بعض بلدان العالم بطريقة أو بأخرى ، بداية بالهند ثم إسرائيل ثم جنوب إفريقيا و البرازيل فالأرجنتين بالإضافة إلى بعض بلدان الإتحاد السوفيتي بعد انهياره ثم العراق و أخيرا و ليس آخرا باكستان " موضوع الدراسة ".

و لكن قبل الحديث عن باكستان سنتناول بعض المفاهيم الضرورية منها مفهوم التكنولوجيا النووية و مفاهيم حول الانتشار ثم نتطرق إلى وسائل منع الانتشار من معاهدات و أساليب ثم نعطي لمحة عامة حول دولة باكستان و أهم الأحداث السياسية في التاريخ الحديث لهذا البلد.

المبحث الأول: مفهوم التكنولوجيا النووية

إن التكنولوجيا النووية متعلقة بكل ما له علاقة بالتحكم في الانشطار النووي سواء أكان لأغراض سلمية أو عسكرية ، و ينبغي لكل بلد أراد أن يحصل على السلاح النووي أن تكون لديه الإمكانات المادية والتقنية والبشرية المؤهلة لهذا النوع من المشاريع، فلذلك ارتأينا أن نعرف المفاعلات النووية ثم نعطي مفهوم لمعنى تخصيب اليورانيوم كونه من المفاهيم الهامة و المتداولة بكثرة في هذا المجال و حتى في مجال الإعلام تتردد كثيرا مثل هذه المفاهيم ، و هو ما سنراه في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم المفاعلات النووية

تتكون المفاعلات النووية من جزء أساسي هو قلب المادة القابلة للانشطار[1](الوقود) و الذي يتم داخله إنتاج الطاقة من خلال التحكم في تفاعل متسلسل و منضبط ، و تختلف المادة الانشطارية المستخدمة وفقا لطراز المفاعل ، لكنها يمكن أن تكون الطبيعي (الذي يحتوي على نسبة 0.7% من اليورانيوم U-235 القابل للانشطار) أو اليورانيوم المخصب بهدف زيادة نسبة إل U-235 فيه إلى نحو 3% .

كما تشتمل المفاعلات النووية على ثلاثة أجزاء أخرى هي :

أ–وسيلة لضبط التفاعل المتسلسل مثل : قضبان التحكم التي تستخدم في امتصاص النيوترونات .

ب–مهدئ يحيط بالقلب القابل للانشطار و يستخدم للحفاظ على التفاعل المتسلسل من خلال إبطاء حركة النيوترونات الأسرع ، بحيث تستطيع هذه النيوترونات أن تصطدم بسهولة أكبر، و تطلق بالتالي عملية الانشطار النووي.

[1] جون بيليز و ستيف سميث, ***عولمة السياسة العالمية***. (ت مركز الخليج للأبحاث) ،(دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، ط1، 2004)، ص:711.

ج–وسيلة لتصريف الحرارة التي ينتجها داخل قلب المفاعل هذا التفاعل المتسلسل الذي يمكن أن يطلق أيضا البخار اللازم لدفع العنيفات وتوليد الطاقة الكهربائية.

و يجب الإشارة إلى أنه تم استحداث المفاعلات النووية للأسباب التالية :[1]

1–استغلالها من أجل توليد الطاقة الكهربائية (لتغذية المدن الكبرى).

2–استخدامها كطاقة دفع للغواصات الكبرى (الغواصات النووية).

3–من أجل إنتاج عناصر كيميائية مشعة لاستخدامها في التجارب العلمية.

4–لإنتاج البلوتونيوم اللازم للقنابل النووية .

و يوجد في وقتنا الحالي خمسة أنواع من المفاعلات النووية وهي :

1–المفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف (LWRS) وفيها يستخدم الماء العادي من أجل التهدئة و التبريد معا ، و هذا النوع من المفاعلات هو الأكثر انتشارا.

2–المفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل (HWRS) ، و فيها يستخدم الماء الثقيل كمهدئ و مبرد ، و يستخدم خاصة في أمريكا من أجل إنتاج البلوتونيوم.

3–المفاعلات المبردة بالغاز (GCRS) أو (MAGNOX) أي أكسيد المغنيزيوم ، و يمكن تشغيلها على وقود اليورانيوم الطبيعي، و تبرد بواسطة غاز ثاني أكسيد الكربون ، و تهدئ السرعة فيها بواسطة الغرافيت .

4–مفاعلات الغاز عالية الحرارة (HTGRS) و يبرد هذا الطراز بغاز الهليوم ، و تهدئ سرعته بواسطة الغرافيت و هو يعمل على وقود اليورانيوم عالي التخصيب (حيث يتم تخصيب اليورانيوم حتى نسبة 93% من اليورانيوم الطبيعي U-235).

[1] جون بيليز و ستيف سميث ، **نفس المرجع السابق.** ص: 712.

5-المفاعلات المولدة السريعة (FBRS) و لهذا النوع من المفاعلات قلب من اليورانيوم أو البلوتونيوم عالي التخصيب ، و هو ينتج المادة الانشطارية أكثر مما يستهلك ، و هو يعمل من دون مهدئ و له مبرد على شكل معدن سائل عادة كالصوديوم[1].

المطلب الثاني : مفهوم تخصيب اليورانيوم

إن اليورانيوم الموجود في الطبيعة لابد أن يضاعف تركيزه من أجل زيادة الانشطار فيه ، و ذلك بواسطة وسائل فيزيائية من أجل أن يكون بالإمكان تصنيعه على شكل وقود و هذه التقنية هي التي تعرف "بالتخصيب".

وهناك ستة أنواع من التكنولوجيا لزيادة تركيز (تخصيب) اليورانيوم U-235 وهي كالآتي[2] :

1-الانتشار الغازي أي يتم تحويل اليورانيوم إلى غاز.

2-الفصل الغازي بالقوة الطاردة.

3-الفصل ألتحريكي الهوائي ما يعرف ب (فوهة بيكر) ،حيث يتم إنتاج قوة طاردة لفصل اليورانيوم U-235 عن اليورانيوم U-238 .

4-التخصيب بأشعة الليزر.

5-الفصل بالنظائر الكهرومغناطيسية (EMIS).

6-الفصل الكيميائي.

-تكنولوجيا الأسلحة النووية : يتطلب الحصول على المادتين الانشطاريتين اللتين نحتاج إليهما لتركيب السلاح النووي إجراء عمليات مرحلية منفصلة ، فاليورانيوم الطبيعي مؤلف من (99.3% من U-238 و 0.7% من U-235)، و الفرق الوحيد بينهما هو أن هذا الأخير

1 جون بيليز و ستيف سميث ، **نفس المرجع السابق.** ص : 713
2 جون بيليز ، ستيف سميث , **نفس المرجع السابق.** ص:713

(U-235) لديه وزن ذري مختلف و هو الذي يستعمل في السلاح النووي ، و ذلك بواسطة زيادة كمية ال235-U الموجودة في اليورانيوم الطبيعي بواسطة عملية التخصيب ، بحيث تصل نسبته في العينة إلى 90% ، و عندما يتم تجميع كمية من اليورانيوم U-235 من مرتبة الأسلحة تكفي لتأمين "الكتلة الحرجة" عندها يكون هناك من المادة الانشطارية ما يكفي لتركيب سلاح نووي واحد.

أما البلوتونيوم فلا يظهر في الطبيعة بل هو أحد المنتجات النهائية لعملية معالجة اليورانيوم الطبيعي أو اليورانيوم المخصب قليلا (2–3%) بالطاقة المشعة ضمن مفاعل نووي ، و من هنا فإن البلوتونيوم (Pu-239) هو نتاج لعملية تفاعل نووي تتم تحت السيطرة ، و لأن البلوتونيوم يختلف كيميائيا عن اليورانيوم فإنه يمكن فصل المادتين من خلال عملية تدعى "إعادة المعالجة" و عندما يتم فصله يعتبر البلوتونيوم مادة انشطارية فعالة جدا لأن كتلتها الحرجة أصغر من الكتلة الحرجة لليورانيوم U-235 ، و لا يتطلب الأمر أكثر من 6 إلى 8 كلغ منها لصنع سلاح نووي واحد[1].

و من هنا تبرز أهمية البلوتونيوم الكبيرة ، و كما رأينا فإن تكنولوجيا الحصول عليه تتطلب مفاعلات متطورة و هي التي تستخدم بكثرة في البلدان المتطورة و خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] جون بيليز و ستيف سميث ، **نفس المرجع السابق.** ص:715

المبحث الثاني : مفاهيم حول انتشار الأسلحة النووية

إن الحديث عن انتشار الأسلحة النووية يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن منع الانتشار ، فهي مفاهيم متلازمة و كلا يؤدي معنى مغاير تماما مثل مصطلح نزع السلاح النووي و الانتشار العمودي و الانتشار الأفقي فكل مصطلح له معنى دقيق يجب الوقوف عليه ، كما توجب علينا في هذا المبحث إعطاء بعض المفاهيم الأخرى و التي لها علاقة بالموضوع منها مفهوم الأمن النووي والسلامة النووية ، و كل ذلك يكون كالآتي :

المطلب الأول : مفهوم الانتشار (الأفقي و العمودي)

يعرف الانتشار النووي بالعملية التي تقوم بموجبها جهة معينة سواء دولة أو جهة داخل دولة أو شخص بامتلاك أو استعمال أو التهديد باستعمال مادة قابلة للانشطار لتنتج كمية من الدمار المادي أو الإشعاعي [1]، وهو مفهوم مزدوج مركب من مفهومين (الانتشار العمودي/الرأسي و الانتشار الأفقي) و المعرفان كما يلي :

أ-الانتشار العمودي (الرأسي): و هو المفهوم الخاص بانتشار الأسلحة النووية في البلدان المالكة لها قبل 1967 أي البلدان الكبرى الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة ، روسيا ، بريطانيا ، فرنسا ، الصين) ، وما يقابل هذا المفهوم هو مصطلح " نزع السلاح النووي ".

ب-الانتشار الأفقي: وهو المفهوم الخاص بالدول غير المالكة للأسلحة النووية أو ما يعرف بالبلدان الصغيرة أو بلدان الجنوب و على رأسها نجد كل من (الهند ، باكستان ، إسرائيل ، كوريا الشمالية ، إيران)، و المفهوم المقابل له هو مصطلح "منع الانتشار" و هو المصطلح

[1] - كارلتون ستوبير، ***الأمن النووي***. (ت: مركز الدراسات و البحوث)، (الرياض ، مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2007)، ص:19.

الشائع أكاديميا نظرا لسعي القوى الكبرى و على رأسها أمريكا من منع البلدان الصغرى من امتلاك هذه التقنية[1] .

و قد سعت الدول إلى امتلاك التقنية النووية سواء السلمية أو العسكرية و ذلك لعدة أسباب أهمها (تعزيز الأمن العسكري أو السياسي – الهيبة أو السمعة – القوة و التأثير – تعزيز و دعم السياسة المحلية – إرهاب أو ردع الأعداء).

و على مر التاريخ توالت الدول في إعلان نفسها كدول تمتلك الأسلحة النووية إضافة إلى قيامها بالعديد من التجارب النووية ، و قد توالت الأحداث حسب الترتيب الزمني الآتي[2]:

–في سنة 1945 : الولايات المتحدة تجري تجارب نووية في الشهر السابع ثم تضرب مدينتي " هيروشيما و ناجازاكي " اليابانيتين في الشهر الثامن.

–في سنة 1949 : الإتحاد السوفيتي يقوم بإجراء تجارب نووية ناجحة .

–في سنة 1952 : بريطانيا تقوم بإجراء تجارب نووية ناجحة .

–في سنة 1960 : فرنسا تجري تجارب نووية ناجحة في صحراء "رغان" الجزائرية.

–في سنة 1964 : الصين تجري أول تجارب نووية ناجحة .

–في سنة 1974 :الهند تقوم بإجراء تجارب نووية ناجحة .

–في سنة 1998 : الهند و باكستان تقومان بتفجيرات نووية ناجحة وكان ذلك في نفس الشهر "مايو".

[1] عبد الناصر جندلي ، ***التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ الحرب الباردة.*** (الجزائر ، ط1 ، دار قانة ، 2010) ص:120.

[2] كارلتون ستوبير ، **نفس المرجع السابق.** ص :21

أما فيما يخص موضوع حضر أو منع انتشار الأسلحة النووية فيمكن إجمال أهم الأحداث كما يلي :[1]

-1945 : الولايات المتحدة و بريطانيا و كندا يقترحون تفويض الأمم المتحدة بموضوع الطاقة الذرية.

-1946: الولايات المتحدة تقترح وضع كل المصادر النووية العالمية تحت سيطرة المجتمع الدولي.

-1956: الاتفاق على ميثاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

-1957: بدء عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

-1961:الجمعية العمومية للأمم المتحدة تصدر قرارا تدعو فيه إلى معاهدة حظر نشر الأسلحة النووية .

-1970: دخول اتفاقية نشر الأسلحة النووية حيز التنفيذ.

-1974: الهند تقوم بتفجير نووي سلمي.

-1975: تشكيل لجنة الدول المزودة بالأسلحة النووية.

-1981: إسرائيل تقصف المفاعل النووي العراقي.

-1991: دول التحالف تغزو العراق و ينص وقف إطلاق النار على تشكيل لجنة يونسكوم للتفتيش و تدمير برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقية.

-1993/1992: إزالة الأسلحة النووية السوفيتية من كل من أوكرانيا و بيلاروسيا و كازاخستان ، بعد سقوط الإتحاد السوفيتي.

[1] كارلتون ستوبير، **نفس المرجع السابق.** ص:21-22.

-1995: انتشار و قبول غير محدود لاتفاقية حظر نشر الأسلحة النووية.

-1997: مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوافق على النموذج الجديد لاتفاقية الحراسة.

-1998: الهند و باكستان تجريان تجارب نووية عسكرية و تعلنان عن امتلاكهما للسلاح النووي.

-1999: صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1284) و القاضي بتشكيل لجنة من الأمم المتحدة للمراقبة و التفتيش في العراق.

-2002:كوريا الشمالية تطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

-2003: كوريا الشمالية تعترف بمعالجة وقود نووي و تعلن عن امتلاكها للسلاح النووي.

-2003: اكتشاف النشاطات النووية الإيرانية غير المعلنة.

-2003: إعلان مبادرة أمن الانتشار النووي في بولندا.

-2003: ضبط معدات جهاز طرد مركزي لمعالجة اليورانيوم في ميناء إيطالي كانت متجهة إلى ليبيا و قادمة من ألمانيا.

-2004: اعتراف العالم الباكستاني "عبد القدير خان" بالنقل غير المشروع للتجهيزات النووية لباكستان[1].

-2004: مجلس الأمن الدولي يتبنى القرار (1540) و المتعلق بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

-2005: الجمعية العمومية للأمم المتحدة توافق على الوثيقة المتعلقة بالإرهاب

[1] كارلتون ستوبير ، **نفس المرجع السابق.** ص: 22

النووي.

-2005: الهند و الولايات المتحدة تعلنان عن مبادرة لبدء تعاون نووي بينهما.

-2006: كوريا الشمالية تجري تجارب على صواريخ بالستية.

-2006: قرار للجنة الأمم المتحدة يعرض حوافز و يهدد بعقوبات على إيران بهدف حثها على وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم بنهاية شهر أوت.

-2006: إيران ترد على لجنة الأمم المتحدة و تطالب بالمزيد من المفاوضات[1].

المطلب الثاني: الأمن النووي و السلامة النووية

شهد العالم في الآونة الأخيرة ازديادا واضحا للنشاط الإرهابي الذي لم يقتصر خطره على منطقة محدودة من العالم ، و إنما امتد ليشمل مناطق متباعدة من العالم استخدمت من خلاله وسائل و مواد تخريبية متنوعة ، ومما يزيد من مخاوف المجتمع الدولي خاصة بعد (11سبتمبر2001) هو إمكانية حدوث "إرهاب نووي" يمكن أن يهدد الأمن و السلام العالميين ، ومن هنا يبرز دور الأمن النووي و السلامة النووية للوقاية من أية تهديدات نووية أو اكتشافها في الوقت المناسب و كذا اتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة حدوث ذلك.

و يعتبر مفهوم الأمن شاملا و متكاملا لا يقتصر على دولة معينة و إنما يشمل جميع دول العالم ، و لتحقيق الأمن لابد من عمل مشترك بين جميع دول العالم لمواجهة التهديد الإرهابي ، و في هذا الإطار تسعى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تقديم النصح و المساعدة للدول الأعضاء من أجل التصدي للأعمال الإرهابية أو ما يعرف بالإرهاب النووي.

[1] كارلتون ستوبير ، **نفس المرجع السابق.** ص:23

و الأمن النووي هو إحدى المجالات الأمنية التي تهتم بالوقاية و الكشف و اتخاذ التدابير اللازمة و ذلك لأجل الحد من[1] :

1-سرقة المواد النووية أو أية مواد مشعة أو المعدات المتعلقة بها .

2-الأعمال التخريبية للمنشآت النووية.

3-التداول غير المشروع للمواد النووية أو أية مواد مشعة.

4-الاستخدام غير المشروع للأغراض لأغراض إجرامية للمواد النووية أو أية مواد مشعة أخرى.

و قد تم توزيع مهام الأمن النووي من خلال خطة وضعت حيز التطبيق من عام 2006 و إلى عام2009 بعد أن تم اعتمادها ضمن القرار(GOV/2005/50) بحيث تم تقسيمها إلى ثلاثة مهام وهي :

أ-الوقاية: وتعني تأمين الحماية الكاملة للمواد النووية و مختلف المواد إضافة إلى حماية المعدات المستخدمة لبرامج نووية.

ب-الكشف: والذي يتم من خلال استخدام أجهزة و معدات للكشف عن المواد النووية أو أية مواد مشعة و تدريب عناصر الأمن على هذه الأجهزة.

ج-الاستجابة: وهي المهمة الأصعب بحيث تشتمل على :

- كيفية التعامل مع المواد المكتشفة.
- كيفية التعامل مع التهديد النووي.
- الأدلة الجنائية النووية.

[1] ميروسلاف قريقوريك ، ***الأمن النووي***. (الرياض، مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2007)، ص:86.

- التوثيق و ربط الأحداث.

هذا و كما أشرنا فإن للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدور الكبير في تقديم الدعم في مجال الأمن النووي من خلال[1] :

أ-المؤلفات : بحيث تزود الدول بالعديد من المؤلفات التي تهتم بهذا الجانب و من المؤلفات التي صدرت لها "سلسلة الأمن النووي".

ب- تأهيل الكوادر البشرية: بحيث قامت الوكالة من خلال الدورات التدريبية بتأهيل الكوادر البشرية المعنية مثل (رجال السياسة ، موظفي التحكم النووي ، مشغلي المنشآت النووية ، رجال الجمارك ، قوى الجيش ، عناصر الاستخبارات.....).

ج-خدمات المساندة للأمن النووي: و تدخل من ضمنها [2]:

1-خدمة الأمن النووي الدولية (INSSERV) : و هي خدمة إرشادية تسعى لتقديم النصح ضمن أنشطة الأمن النووي في الولايات المتحدة الأمريكية .

2-خدمة إرشاد الحماية الدولية (IPPAS) : تهتم بقضايا السلامة و الحماية تأسست عام 1996، و قد ساهمت في العديد من البرامج التدريبية و تقديم الدعم الفني.

3-فريق الخبراء الدولي (ITE).

4-خدمات التحكم الدولية (IRRS).

المبحث الثالث: وسائل منع انتشار الأسلحة النووية

[1] ميروسلاف قريقوريك ، **نفس المرجع السابق.** ص:89.
[2] ميروسلاف قريقوريك ، **نفس المرجع السابق.** ص:89.

بعد أن تعرفنا على مفاهيم منع الانتشار و الأمن النووي ، لابد من معرفة السبل و الآليات التي تحقق لنا ذلك ، و التي تتمثل في أهم المعاهدات و الاتفاقيات و كذا الاستراتيجيات المتخذة من أجل أن تكون تلك الاتفاقيات مجسدة في أرض الواقع ،وهذه الإستراتيجية هي ما يعرف بالامتثال العالمي أو الامتثال الشامل و ذلك ما سنراه في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: أهم المعاهدات و الاتفاقيات الدولية

تمثل المعاهدات و الاتفاقيات و كذا بعض قرارات مجلس الأمن الإطار القانوني لمنع الانتشار و "الأمن النووي" ، و هذه الاتفاقيات و القرارات هي كالآتي [1]:

أ- الاتفاقيات الإقليمية: و من أهمها :

- اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية و نزعها .

- اتفاقية إخلاء المنطقة من السلاح النووي .

ب- الاتفاقيات الدولية: و من أهمها :

- اتفاقية حضر انتشار الأسلحة النووية (NPT).

- الاتفاقيات الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي .

ج- قرارات مجلس الأمن الدولي: و من أهمها :

- القرار رقم (1373) لعام 2001 و الذي يهتم بالتهديدات التي يتعرض لها السلام و الأمن الدولي من جراء الأعمال الإرهابية .

- القرار رقم (1540) لعام 2004 الذي يدعو إلى حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل .

[1] كارلتون ستوبير ، **نفس المرجع السابق.** ص: 31.

– القرار رقم (3731) لعام 2002 و الذي يدعو الدول إلى منع أو إحباط تمويل الإرهاب و تجريم الأعمال الإرهابية و التعاون الدولي و إنشاء هيئة لمتابعة الإرهاب .

– القرار رقم (0451) لعام 2004 و الذي ينص على إلزام الدول المعنية باعتماد وإنفاذ قوانين فعالة تحظر على الجهات غير الحكومية منع أو حيازة أو امتلاك أو نقل أو استعمال الأسلحة النووية لأي غرض، و إنشاء ضوابط محلية لمنع انتشارها.

و عموما كثيرة هي المعاهدات و القرارات الداعمة لمنع الانتشار و الأمن النووي ولكننا سنتحدث عن اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) لأنها تعتبر الأهم و الأكثر فعالية و كذا لأنها سارية المفعول حتى الآن:

– اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT): تعد هذه الاتفاقية الإطار القانوني الرئيسي و الذي يتعامل مع قضية الانتشار النووي ، و لقد دخلت حيز التنفيذ عام 1970 و توسعت بشكل غير محدود في عام 1995، و تتضمن الاتفاقية عشرة بنود وهي كالآتي[1] :

البند الأول: التزام الدول النووية بعدم نقل أو مساعدة الدول غير النووية غلى امتلاك السلاح النووي .

البند الثاني: منع الدول غير النووية من امتلاك السلاح النووي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

البند الثالث: التزام الدول غير النووية بنظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلق بالحماية و المراقبة .

البند الرابع: حق الدول في الاستعمال السلمي للمواد النووية و تبادل المعلومات .

البند الخامس: نشر الدول لنتائج التغيرات النووية السلمية .

[1] كارلتون ستوبير ، **نفس المرجع السابق.** ص : 46.

البند السادس: متابعة الدول لمفاوضاتها بخصوص نزع الأسلحة .

البند السابع: ألا تؤثر هذه الاتفاقية على اتفاقيات الأسلحة النووية الإقليمية الموقعة .

البند الثامن: متابعة تعديلات و مراجعات الاتفاقية كل خمس سنوات.

البند التاسع (فرع–3): تعريف الدول النووية على أنها الدول التي قامت بتصنيع و تفجير سلاح نووي قبل تاريخ 1967/01/01.

البند العاشر: الانسحاب من الاتفاقية ، المؤتمر العام يقرر التمديد غير المحدود بعد 25سنة(أي بعد سنة 1995) [1].

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى الاستنتاج التالي:

" إن الأطر القانونية من معاهدات و اتفاقيات في إطار بناء إستراتيجية فعالة من أجل منع انتشار الأسلحة النووية ، تبقى غير مجدية مع بقاء الدول الخمس الكبرى غير ملتزمة بها وهو ما يجعل باقي الدول تزيد في التملص و التعنت و إخفاء حيثيات برامجها النووية مثل (كوريا الشمالية و إيران) أو ترفض دول أخرى حتى التوقيع على هذه المعاهدات على غرار كل من(الهند و باكستان و إسرائيل)".

المطلب الثاني: مفهوم الامتثال العالمي (الشامل)

من النضرة الأولى لمصطلح "الامتثال الشامل أو الامتثال العالمي" نستنتج بأنه يمثل "إستراتيجية للأمن النووي" ، فيجب أن يكون الهدف الإستراتيجي الجديد لسياسة عدم الانتشار هو تحقيق الامتثال الشامل للمعايير و القواعد المتعلقة بنظام صارم لعدم انتشار الأسلحة النووية[2] .

[1] كارلتون ستوبير ، **نفس المرجع السابق.** ص:46.
[2] جورج بيركوفيتش وآخرون ، ***الامتثال العالمي*** . (دبي، مركز الخليج للأبحاث،ط1، 2005)، ص:33.

فالمقصود " بالامتثال " أكثر من مجرد التوقيع على المعاهدات أو الإعلان عن حسن النوايا ، بل المقصود هو التنفيذ الفعلي لعدم الانتشار ، أما كلمة "الشامل" فهي تعني وجوب امتثال جميع الفاعلين للمعايير و القواعد التي تنطبق عليهم ، و هذا يشمل الدول التي لم توقع على معاهدة عدم الانتشار ، وكذلك الدول التي وقعت عليها، كما تتضمن كذلك فاعلين من غير الدول (الشركات و الأفراد) ، ولا يشمل عبئ الامتثال فقط الدول التي تحصل على قدرات الأسلحة النووية من خلال برامج تدوير الاستخدام المزدوج للوقود أو تلك التي تغري بالانتشار من خلال عمليات نقل التكنولوجيا ، بل ينطبق أيضا على الدول الحائزة على الأسلحة النووية و التي تخفق في الوفاء بتعهداتها المتعلقة بعدم الانتشار.

إن المؤشر الحقيقي لنجاح "الامتثال الشامل" يكمن في مدى جاهزية القوى العظمى وعلى رأسها أمريكا في الامتثال الفعلي في الحد من انتشار الأسلحة النووية ، خاصة وأن الكل يشاهد أمريكا كيف تتصرف كالشرطي المارق من دون دوافع ولا ضوابط شرعية ، وخير دليل على ذلك ما حدث في العراق ، وهذا كله يؤدي بالدول الأخرى المالكة للسلاح النووي بأن تنظر إلى معاهدة عدم الانتشار بنوع من التردد.

إن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدات للسلام و الأمن الدوليين على درجة من الخطورة ، بحيث إنه يتعين تعزيز القواعد و التنفيذ ، ومن معيقات تنفيذ وإنجاح الامتثال الشامل هو مفهوم السيادة الوطنية التي تعتبر ذات أهمية بالغة خاصة عند البلدان التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، فمن الصعب إقناعها بضرورة الامتثال و قبول فكرة وجوب فرض تنفيذ بعض المعايير العالمية عبر الحدود السيادية ، وهنا يكمن التحدي في ضرورة إقناع هذه الدول وكذا إقناع القيادات الأمريكية بضرورة الامتثال ، وتتولى المؤسسات الدولية وعلى رأسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه المسؤولية.

هذا ولا يجب إغفال الدور الكبير لمجلس الأمن في تطبيق الامتثال ولكن الصعوبة تكمن في عدم التزام الدول الخمس الدائمة العضوية بتنفيذ إستراتيجيات عدم الامتثال ذلك أنها تمتلك ترسانات هائلة من الأسلحة النووية وهو ما يؤثر على تصرفات البلدان الأخرى.

ويمكن الإشارة إلى أنه توجد ستة التزامات تشكل جوهر إستراتيجية الامتثال الشامل، ويقتضي كل من هذه الالتزامات تغييرات فرعية في السياسات ، فضلا عن إجراء إصلاحات في المؤسسات ، وتعتمد بعض الخطوات اللازمة على قوانين وطنية أو دولية جديدة أو على معايير طوعية ، بينما تقتضي خطوات أخرى إرادة الوفاء بالالتزامات القائمة و التي من شأنها أن تحدث تغييرات هامة في الوضع الراهن ، وهذه الالتزامات هي مختصرة كما يلي[1]:

- الالتزام الأول: جعل عدم الانتشار مسألة لا رجوع فيها.
- الالتزام الثاني: خفض قيمة العملية السياسية و العسكرية للأسلحة النووية.
- الالتزام الثالث: تأمين جميع المواد النووية .
- الالتزام الرابع : وقف عمليات النقل غير المشروعة للمواد النووية.
- الالتزام الخامس: الالتزام بتسوية الصراعات الدولية.
- الالتزام السادس: حل مشكلة الدول الثلاثة التي لم توقع على معاهدة (NPT) وهي (الهند – باكستان – إسرائيل).

المبحث الرابع: معطيات عامة حول باكستان

بعد أن تعرضنا لأهم المفاهيم التي نعتقد أنها ضرورية و شاملة لموضوع انتشار الأسلحة النووية ، و بما إن الحالة التي اخترناها للدراسة هي دولة "باكستان" فإننا نرى أنه

[1] جورج بيركوفيتش ، **نفس المرجع السابق .** ص:36.

من الضروري إعطاء بعض المعطيات الضرورية للتعريف بباكستان ، وذلك قبل الدخول في الفصل الثاني و المخصص للحديث عن المشروع النووي لهذا البلد ، وعليه فإن هذا المبحث سيعطينا فكرة عامة حول باكستان و ذلك في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: التعريف بباكستان

اسمها الرسمي "جمهورية باكستان الإسلامية" ، تقع في جنوب آسيا و تقدر مساحتها بحوالي (803.940كام2) ، ولديها (1046كلم) من السواحل البحرية على طول بحر العرب جنوبا ، تقدر حدودها البرية ب(6774كلم) منها (2430كلم) مع أفغانستان من الشمال الغربي ، و (532كلم) مع الصين من الشمال الشرقي ، و (2912كلم) مع الهند من الشرق ، و (909كلم) مع إيران من الجنوب الغربي.

وبذلك تحتل باكستان موقعا بالغ الأهمية ، فهي تقع ضمن مفترق طرق حضاري و تجاري يربط الشرق الأوسط بجنوب آسيا ، وجنوب آسيا بالصين عبر "طريق الحرير" الأسطوري ، الذي يربط كذلك الصين بباكستان و أفغانستان و جمهوريات آسيا الوسطى.[1]

تعتبر باكستان أقرب طريق للبحر بالنسبة لجمهوريات آسيا الوسطى ، مما يؤهلها لأن تكون مستقبلا ممرا حيويا لثروات بحر قزوين نحو ميناء "كراتشي" ومنه إلى مختلف أنحاء العالم.

وقد مكن هذا الموقع باكستان من عضوية عدة تنظيمات إقليمية ، كدولة من منظمة العالم الإسلامي وعضوا في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي و منظمة التعاون الاقتصادي (ECO).

[1] عبد القادر دندان ، ***الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار و التغير*(1991-2006).** مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ، الموسم:2007-2008، ص:80.

وتعتبر باكستان سادس دولة في العالم من حيث عدد السكان ، حيث تخطت روسيا ومن المتوقع أن تتجاوز البرازيل عام 2020 وذلك بسبب بسبة النمو السكاني المرتفعة ، إذ تقدر نسبة الزيادة الطبيعية للسكان بنحو(2.4%) وبحسب إحصائيات عام 2007 فإن عدد سكان باكستان وصل إلى نحو (169.270.617نسمة).

وتتميز باكستان بتنوع سكاني غير متجانس إلا أن الإسلام يجمع بين مختلف الجماعات الاثنية ، حيث يدين به (97%) من الباكستانيين ، منهم (77%)من السنة و (20%)من الشيعة ، بينما تتوزع النسب الباقية بين المسيحية و الهندوسية و اليهودية و السيخية و البوذية وغيرها، وبذلك تعتبر باكستان ثاني أكبر دولة إسلامية في العالم بعد إندونيسيا ، وتعد واحدة من أكبر الدول من حيث عدد السكان الشيعة في العالم .

إن اللغة تمثل أكثر أوجه التباين التي تفرق بين هذه المجموعات الاثنية ، فاللغة "الأردية" هي اللغة الرسمية في باكستان ، ولكن هناك أقل من (10%) فقط من السكان ممن يتحدثون بها كلغة أولى ، وكل مجموعة لغوية لها لغتها أو لهجتها الخاصة بها ، ومعظم المتحدثين باللغة الأردية في باكستان يتحدثون بها كلغة ثانية. ووجه الخلاف هنا هو أن هناك لغات تتحدث بها نسبة كبيرة من الباكستانيين مقارنة بالأردية ، مثل "البنجابية" و "السندية" و "السيراكية"[1].

وتطرح إشكالية الهوية في باكستان ومدى نجاحها في بناء أمة متماسكة ، ويبدو ذلك من أكبر التحديات التي واجهت ولا تزال تواجه الدولة الباكستانية منذ استقلالها ، ويتجلى ذلك سواء من خلال أزمة كشمير أو الأزمة اللغوية في البلاد أو الفشل في الحفاظ على الوحدة مع بنغلاديش ، رغم وجود الرابط الديني بينهما ومسألة دور الإسلام في قوة و استمرار الأمة الباكستانية ، على اعتبار أن باكستان قد انفصلت عن الهند على أساس ديني محض، وهذه الإشكالية يمكنها أن تؤثر على تماسك وتجانس البيئة الداخلية في باكستان ،

[1] عبد القادر دندان ، **نفس المرجع السابق.** ص:81.

ومن ثم ستؤثر على الدور الإقليمي لباكستان في جنوب آسيا والذي يفرض عليها الكثير من التحديات الاقتصادية ، والأمنية و الثقافية ، التي تمس كيان الأمة الباكستانية من جذورها ، لاسيما في ظل العديد من المعطيات التي لا تصب في صالح باكستان ، ومنها الوضع الاقتصادي في البلاد الذي يضعفها مقارنة بالصين أو الهند ، ففي عقد التسعينيات عرف الاقتصاد الباكستاني أزمة كبيرة بسبب انخفاض نسب النمو و تزايد أعباء الدين الخارجي وارتفاع النفقات العسكرية وتسليط عقوبات اقتصادية على إسلام آباد بسبب التجارب النووية في مايو 1998، والخضوع للشروط التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية بما فيها صندوق النقد الدولي .

ومن مظاهر ضعف الأداء الاقتصادي الباكستاني في هذه الفترة ارتفاع الديون الخارجية من 15مليار دولار إلى 20مليار ما بين (1989– 1994).

فأصبح الاقتصاد الباكستاني تحت ضغوط صندوق النقد الدولي ، الذي منحه 1.3مليار دولار كقرض لإجراء تعديلات هيكلية في سنة 1994 ، ولم تسجل باكستان إلا4% كنسبة نمو في 1993–1994 ، بعد أن كانت هذه النسبة لا تتعدى 2.3% خلال 1992–1993، فبذلك عرفت باكستان ركودا اقتصاديا حتى مطلع الألفية الجديدة ، وازداد الوضع سوءا بعد تفجيرات 1998خاصة بعد تلك العقوبات الاقتصادية المسلطة على البلاد.

ولكن بعد رفع العقوبات وذلك بمشاركة باكستان أمريكا في حربها على الإرهاب بعد أحداث 2001/09/11 ، عرف الاقتصاد الباكستاني ابتداء من 2002 نموا سريعا ، إذ انتقلت نسبة النمو من 5.1% عام 2003 إلى 6.4% في 2004 لتصل إلى 7% عام 2005.

أما عسكريا تعد المؤسسة العسكرية سابع أكبر مؤسسة عسكرية في العالم ،وتوجه جزءا كبيرا من مداخيلها للنفقات العسكرية ، التي امتصت في سنة 1990 قرابة 26%من الميزانية

الوطنية ، و 9% من الناتج الداخلي الخام ، ثم ارتفعت لتناهز 38% من ميزانيتها للدفاع و التسلح[1].

المطلب الثاني: أهم الأحداث في تاريخ باكستان

في إطار إعطاء نظرة عامة حول باكستان ، وبعد التعريف بالدولة من الناحية البشرية و المادية ، ارتأينا أن نعطي جدول زمني "كرونولوجي" لأهم الأحداث السياسية في تاريخ باكستان الحديث أي منذ استقلال باكستان في 1947، وذلك وفق التسلسل الزمني الآتي [2]:

- 14 آوت 1947: إنشاء دولة باكستان الإسلامية بانفصالها عن الهند في نهاية الحكم البريطاني ، لقي مئات الآلاف حتفهم وتشرد الملايين نتيجة العنف الذي رافق الحدث ، أصبح "محمد علي جنة" أول حاكم عام للدولة الجديدة.

- أكتوبر 1947: غزا رجال قبائل مسلحون من إقليم التخوم الشمالية الغربية الباكستاني كشمير ، فطلب المهراجا مساعدة عسكرية من الهند .

- سبتمبر 1948: وفاة "جنة" ، اندلاع أول حرب هندية–باكستانية حول أراضي كشمير المتنازع عنها ، استمرار القتال حتى نهاية السنة.

- جانفي 1949: انتهت الحرب ، ورعت الأمم المتحدة اتفاقا لوقف إطلاق النار. وافقت كل من الهند و باكستان على إجراء استفتاء في الإقليم وهو الأمر الذي لم يحدث لغاية الآن.

- مارس 1956: أقر الدستور أن باكستان جمهورية إسلامية.

[1] عبد القادر دندان ، **نفس المرجع السابق.** ص:83.

[2] زاهد حسين ، ***جبهة باكستان "الصراع مع الإسلام المسلح"*** . (ت:مروان سعد الدين)،(لبنان ، الدار العربية للعلوم ناشرون،2007)،ص:249.

– أكتوبر 1958: استولى قائد الجيش الجنرال "محمد أيوب خان" على السلطة ، حكم هذا القائد العلماني الموالي للغرب البلاد لأكثر من عقد من الزمان.

– سبتمبر 1965: اندلعت الحرب الهندية–الباكستانية الثانية بعدما شنت باكستان هجوما سريا عبر خط وقف إطلاق النار على كشمير الواقعة تحت الإدارة الهندية، انتقمت الهند بعبور الحدود الدولية في "لاهور"، وافقت كل من الهند و باكستان بعد ثلاثة أسابيع على وقف إطلاق النار الذي رعته الأمم المتحدة.

– جانفي 1966: التقى قادة من الهند وباكستان في "طشقند"، ووقعوا إعلانا يوافقون فيه على حل كل النزاعات عبر الوسائل السلمية ، كما وافقوا أيضا على الانسحاب إلى المواقع التي كان فيها الجيشان قبل الحرب.

– مارس 1969: تنحى المشير "أيوب خان" وسلم السلطة للجيش بعد احتجاجات عنيفة ضد الحكومة شلت حركة البلاد ، أصبح الجنرال "يحي خان" رئيسا وفرض القوانين العرفية .[1]

– ديسمبر 1970: أجرت حكومة الجنرال "يحي" العسكرية أول انتخابات عامة في باكستان ، اكتسح الحزب القومي البنغالي الانتخابات في شرق باكستان وحصل على أغلبية مطلقة في الجمعية الوطنية ، رفض النظام العسكري الدعوة لاجتماع المجلس التشريعي.

– مارس 1971: شنت باكستان عملية عسكرية لسحق محاولة شرق باكستان الانفصال مما أدى إلى اندلاع حرب أهلية.

– ديسمبر 1971: تدخلت الهند لصالح الانفصاليين البنغال ، مما أدى لاندلاع شرارة الحرب الهندية – الباكستانية الثالثة ، استسلم الجيش الباكستاني ، أصبحت شرق باكستان دولة بنغلاديش المستقلة ، تنحى الجنرال "يحي خان" عن السلطة بعد التمرد الذي قاده ضباط جيش شباب ، أصبح "ذو الفقار علي بوتو" رئيسا .

[1] زاهد حسين ، **نفس المرجع السابق.** ص:250.

– جانفي 1972: وقع "بوتو" و رئيسة وزراء الهند "أنديرا غاندي" اتفاقية سلام التي أوجدت خط تقسيم جديدا في كشمير.

– جويلية 1977: استولى قائد الجيش "ضياء الحق" على السلطة في انقلاب أبيض ، فرض القوانين العرفية ، و أرسل "بوتو" إلى السجن.

– آفريل 1979: إعدام "بوتو" بتهمة القتل بعد محاكمة صورية.

– 1980: تحالف أمريكي باكستاني بين (CIA) و الاستخبارات الباكستانية (ISI) من أجل شن عمليات سرية ضد القوات السوفيتية في أفغانستان.

– آوت 1988: وفاة "ضياء الحق" و السفير الأمريكي وضباط بارزون من باكستان في حادث تحطم طائرة غامض.

– نوفمبر 1988: أصبحت "بنازير بوتو" ابنة "علي بوتو" أول امرأة في العالم الإسلامي رئيسة للوزراء.

– آوت 1990: عزل "بنازير" من رئاسة الوزراء على خلفية اتهامات بالفساد، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على باكستان بسبب برنامجها النووي.

– نوفمبر 1990: أصبح "نواز الشريف" رئيسا للوزراء بعد فوز الائتلاف الديمقراطي الإسلامي الذي يتزعمه بالانتخابات.

– جويلية 1993: استقالة الرئيس "غلام إسحاق خان" ورئيس الوزراء "نواز الشريف" من منصبيهما نتيجة لضغط الجيش.

– أكتوبر 1993: عادت "بنازير" إلى السلطة مرة أخرى.

– نوفمبر 1996: عزل الرئيس "فاروق ليغاري" حكومة "بنازير" وسط اتهامات بالفساد.

– فيفري 1997: عاد "نواز الشريف" إلى رئاسة الوزراء بعد اكتساح حزب عصبة الإسلام الباكستانية الذي يتزعمه الانتخابات .

– مايو 1998: أجرت باكستان تجربتها النووية الخاصة بعد قيام الهند بعدة تفجيرات.

– مايو 1999: أدت غزوة قام بها مدعومون من باكستان في منطقة "كارغيل" الواقعة في الجزء الهندي من كشمير، إلى اندلاع نزاع جديد بين البلدين ، اشتبكت قواتهما في الجبال مما أثار المخاوف من حدوث تصعيد نووي، تراجعت باكستان بعد ضغوط أمريكية.

– أكتوبر 1999: استولى الجنرال "برويز مشرف" على السلطة وخلع "نواز الشريف" .

– جويلية 2001: التقى "مشرف" رئيس الوزراء الهندي "أتال بيهاري فاجبايي" في مدينة "أغرا" الهندية في أول قمة بين الجارين منذ أكثر من سنتين ، انتهى الاجتماع دون أي نتيجة بسبب الخلافات حول كشمير .

– سبتمبر 2001: بعد هجمات 9/11 على نيويورك وواشنطن تعهد "مشرف" بدعم الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب ،وقدم تسهيلات للهجمات الأمريكية على أفغانستان ، رفعت أمريكا بعض العقوبات على باكستان.

– ديسمبر 2001: هددت الهند بمهاجمة باكستان بعد هجوم انتحاري على البرلمان الهندي نفذته جماعات مسلحة تتخذ من باكستان مقرا لها ،حشد كلا البلدين أكثر من مليون جندي على حدودهما[1].

– سبتمبر 2002: اعتقلت قوات الأمن الباكستانية "رمزي بن شيبة" أحد المخططين لهجمات 9/11.

[1] زاهد حسين ، **نفس المرجع السابق.** ص:252.

– أكتوبر 2002: إجراء أول انتخابات عامة منذ الانقلاب العسكري في 1999 ، تم انتخاب "ظفار الله جمالي" رئيسا للوزراء من قبل الجمعية الوطنية وهو أول رئيس وزراء مدني منذ ذلك الانقلاب ، وهو عضوا في فصيل عصبة الإسلام الباكستانية الموالية لمشرف.

– أفريل 2003: إلقاء القبض على "خالد شيخ محمد" العقل المدبر لهجمات 9/11 في غارة على منزل في منطقة ثكنات في "روا لبندي".

– جانفي 2004: التقى الرئيس "مشرف" و رئيس وزراء الهند "فاجبايي" على هامش مؤتمر منطقة جنوب آسيا في إسلام آباد، تعهد "مشرف" بعدم السماح باستخدام الأراضي الباكستانية كقاعدة للنشاطات الإرهابية، مما مهد الطريق أمام انطلاق عملية سلام تاريخية بين العدوين اللدودين في جنوب آسيا.

– فيفري 2004: اعترف الدكتور "عبد القدير خان" ببيع تقانة نووية إلى ليبيا وكوريا الشمالية و إيران وتم وضعه رهن الإقامة الجبرية.

– مارس 2004: شنت باكستان عملية عسكرية رئيسية لإلقاء القبض على مطاردي القاعدة في منطقة وزيرستان القبلية ، لقي نحو 700 جندي حتفهم خلال العملية التي استمرت 30 شهرا.

– أوت 2004: تم انتخاب "شوكت عزيز" رئيسا جديدا للوزراء في باكستان.

– أفريل 2005: استئناف رحلات الحافلات بعد توقف دام 60 سنة بين "مظفر آباد" في كشمير الباكستانية و "سرينا غاز" في كشمير الهندية.

– سبتمبر 2006: نشر "برويز مشرف" سيرته الذاتية المثيرة للجدل "على خط النار" التي أشعلت جدلا حادا حول دور باكستان في الحرب على الإرهاب.

– مايو 2007:الجيش يقتل نحو 100 من أنصار طالبان و القاعدة بالمسجد الأحمر في "إسلام آباد" ، مما أدخل البلاد في موجة اعتداءات راح ضحيتها نحو 800 مدني في نفس السنة فقط[1].

– 27 ديسمبر 2007: اغتيال "بنضير بوتو" من طرف انتحاري ، مما أدخل البلاد في أعمال شغب واسعة.

– مارس 2008: الشرطة الباكستانية توجه أصابع الاتهام إلى "بيت الله محمود" زعيم ميليشيا طالبان باكستان في اغتيال "بنضير بوتو".

– 18 آوت 2008: استقالة "برويز مشرف" بعد ضغوطات كبيرة من طرف المعارضة و الشعب.

– في 2010: الرئيس "زرداري" يجري إصلاحا دستوريا يحول بموجبه سلطاته التنفيذية إلى رئيس الوزراء و يعيد النظام البرلماني.

– في 2011: بعد مطاردة دامت 10سنوات قوات كمندوس أمريكية تغتال زعيم القاعدة "أسامة بن لادن" في منزله في "آبت آباد" شمال باكستان.

– 19جوان 2012: المحكمة العليا تعزل رئيس الوزراء "يوسف رضا جيلاني" لرفضه إعادة فتح الملاحقات القضائية ضد الرئيس "زرداري" المتهم بالفساد ويخلفه في منصبه "رجا برويز أشرف".

– 14 مارس 2013: الرئيس السابق "برويز مشرف" يعود للبلاد بعد أربع سنوات في المنفى لكي يخوض الانتخابات التشريعية المقررة في (2013/05/11).

[1] زاهد حسين ، **نفس المرجع السابق.** ص:253.

- 19 آفريل 2013: يتم وضع "برويز مشرف" قيد الإقامة الجبرية ، لاتهامه بعدة قضايا سابقة.[1]

خلاصـــــة:

من خلال ما رأيناه في هذا الفصل يتبين لنا بأن التكنولوجيا النووية ليست بالأمر الهين ، فهي تتطلب إمكانات خاصة (مادية و بشرية) ، وتتطلب أيضا الإرادة السياسية وهي الأهم كما سنرى في حالة باكستان ، ولكن بشرط ألا يختل النظام الاقتصادي للبلاد ، فالمشاريع النووية تستهلك ميزانيات ضخمة لا تقدر عليها البلدان ذات الاقتصاد الهش ، وهذه ليست

[1] مجموعة وكالات أنباء، ***باكستان...صراع و انقلابات و عنف***. من الرابط: www.aljazeera.net ،الخميس2013/05/09،على:14.48.

المشكلة الوحيدة التي تعوق البلدان الصغير لامتلاك سلاحها النووي ، فالبلدان الكبرى الخمس وضعت قيودا و موانع كي تمنع انتشار الأسلحة النووية و تحد منها ووضعت عقوبات قاسية لكل بلد خارج البلدان الخمس يسعى لامتلاك هذه التقنية ، ولقد رعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه الإجراءات و القيود وكذا لا ننسى الدور الكبير لمجلس الأمن في تطبيق هذه القيود ، وبالمقابل شجعت الوكالة الدولية البلدان الساعية لامتلاك الطاقة النووية لإغراض سلمية، وجاءت المعاهدات الدولية و الإقليمية كي تعطي الإطار القانوني للإجراءات التنظيمية و أهمها " اتفاقية حضر انتشار الأسلحة النووية "، كما تطرقنا لمفهوم مهم حول الانتشار وهو "مفهوم الأمن النووي" و الذي يعد أشمل من منع الانتشار كونه يتعلق بالسلامة النووية و الإجراءات الاحترازية فيما يتعلق بالطاقة النووية بشقيها (العسكري و السلمي)، وفي المبحث الرابع تطرقنا للتعريف بدولة باكستان (النموذج قيد الدراسة) و أعطينا كرونولوجيا لأهم الأحداث في التاريخ الحديث لهذا البلد منذ الاستقلال وحتى أيامنا هذه.

أبعـــــــــاد المشروع النووى الباكستانى:

*** تمهيـــــــــــــــد:**

*** المبحـــــث الأول: دوافع باكستان لامتلاك السلاح النووي**

-المطلب الأول: النزاع الدائم مع الهنـــــــــد

-المطلب الثاني: تعزيز مكانة النظام داخليا وخارجيا

*** المبحـــــث الثاني: القدرات النووية الباكستانية**

-المطلب الأول: البرنامج النووي الباكستاني

-المطلب الثاني: الترسانة النووية الباكستانية

*** المبحـــــث الثالث: السياسات النووية الباكستانية (داخليا و خارجيا)**

-المطلب الأول: المذهب النووي الباكستاني

-المطلب الثاني: أمريكا و القنبلة الإسلامية

*** المبحـــــث الرابع: تداعيات المشروع النووي الباكستاني**

-المطلب الأول: الطابع النووي لقضية كشمير

-المطلب الثاني: أهم ردود الفعل الدولية

*** خلاصـــــــــــــــة:**

تمهيـد:

يعتبر المشروع النووي الباكستاني أحد أهم البرامج النووية إثارة للجدل ، فبالرغم من تذبذب العلاقات الباكستانية الأمريكية ، إلا أن أمريكا و حليفتها إسرائيل لم تهضما فكرة حصول دولة إسلامية على سلاح نووي.

لكن السرية التامة التي تم بها نجاح البرنامج النووي الباكستاني جعل " الوقت متأخرا " حول إمكانية إجبار باكستان بالعدول عن إتمام مشروعها ، فباكستان استطاعت إقناع العالم بدوافعها في امتلاك السلاح النووي منها : النزاع الدائم مع الهند وتعزيز مكانتها داخليا و خارجيا و هو ما غير الخارطة الجيوسياسية للمنطقة كاملة (جنوب آسيا) و أعطى متغيرات جديدة في المنطقة و أعاد التوازن.

كما كانت هناك ردود فعل دولية ، أهمها موقف الولايات المتحدة من هذا المشروع.

المبحث الأول: دوافع باكستان لامتلاك السلاح النووي

إن النظام الباكستاني يدرك تماما بأن موازين القوى مع الهند تميل لصالح الجارة العدو ناهيك عن الهزائم المتلاحقة للجيش الباكستاني وهو ما رسخ قناعة النظام العسكري الباكستاني بضرورة امتلاك السلاح النووي لردع الهند ، بالإضافة إلى الأصوات الداخلية " المعارضة " والتي مافتئت تتربص بالنظام العسكري محاولة السيطرة على النظام بمعونة الغرب،وعلى هذا الأساس تم البرنامج النووي الباكستاني و أهم الدوافع من وراءه ما يلي:

المطلب الأول: النزاع الدائم مع الهند

منذ إنشاء دولة باكستان الإسلامية في 14 أغسطس1947 بعد انفصالها عن الهند و عقب استقلال البلدين بعد الاحتلال البريطاني ، بدأت حوادث القتل و العنف الجماعي بين الجارتين ، فقد لقي مئات الآلاف حتفهم و تشرد الملايين من جراء العنف الذي مارسته القوات الهندية على مسلمي الأقاليم التي اختارت الإنظمام لباكستان ، و في أكتوبر 1947 غزا رجال مسلحون من القبائل المحاذية لإقليم كشمير من القبائل الباكستانية ،فطلب المهراجا (حاكم الإقليم) المساعدة العسكرية من الهند و هو ما حدث فعلا في سبتمبر1948 حيث بدأت أول حرب بين الجارتين، ثم انتهت الحرب عقب تدخل الأمم المتحدة بعد أن وافقت كلتا الدولتين عن إجراء استفتاء تقرير المصير في إقليم كشمير وهو الأمر الذي لم يحدث حتى الآن ، نظرا للعراقيل التي تضعها الهند حتى لا تخسر الإقليم ذي الأغلبية المسلمة،و في سبتمبر 1965 اندلعت الحرب الهندية–الباكستانية الثانية بعدما شنت القوات الباكستانية هجوما سريا عبر خط وقف إطلاق النار على الجزء الهندي من كشمير، فردت الهند بعبور الحدود الدولية في "لاهور"، و بعد مرور ثلاثة أسابيع وافق البلدين على وقف إطلاق النار الذي رعته الأمم المتحدة أيضا،وفي أكتوبر 1971 قامت الحرب الهندية–

الباكستانية الثالثة عقب محاولة الانفصال لإقليم البنغلاديش عن باكستان و التي تدخلت عسكريا لمنع الانفصال ولكن القوات الهندية تدخلت لصالح الانفصاليين البنغال ،مما أدى إلى هزيمة الجيش الباكستاني ، و إثر ذلك أصبحت البنغلاديش دولة مستقلة.[1]

و هكذا ضلت العلاقات متوترة بين البلدين إلى غاية شهر مايو1998 و الذي يعتبر التاريخ الذي تغيرت فيه طبيعة الصراع بين الجارتين النوويتين ، فبعد التفجيرات النووية الناجحة لكلى البلدين في ذلك التاريخ أصبح واضحا أن الدافع الرئيسي وراء البرنامج النووي الباكستاني هو حيازة سلاح مؤثر في ميزان القوى العسكرية مع الهند، كما كان دافع الهند من وراء برنامجها النووي تحسين قدراتها العسكرية مقارنة بالصين [2]، وقد رفضت كلتا الدولتين التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية و معاهدة منع التجارب النووية،بسبب غياب الثقة بين البلدين و نظرا لأن باكستان هي الأضعف عسكريا مقارنة بالهند و نظرا لقيام ثلاثة حروب بين الدولتين منذ استقلالهما انتهت كلها بهزيمة باكستان ، فإن سعي باكستان وراء تطوير قدراتها العسكرية النووية له ما يبرره ، و ذلك خوفا من عدوان هندي مفاجئ، وبخلاف الثلاثة حروب التي قامت بين الدولتين فإن جبهة القتال دائما مشتعلة بين البلدين ، و ذلك بسبب قضية كشمير بالدرجة الأولى ، فالهند تسعى إلى فصل كشمير كلية عن باكستان كما فعلت مع البنغلاديش من قبل ، فالصراع بين البلدين ضل مرتبطا بقضية كشمير بالدرجة الأولى و التي تبقى نقطة الخلاف الأولى حتى يومنا هذا .

فمنذ تفجير الهند لأول قنبلة نووية سنة 1974 سعت باكستان إلى أن تمتلك سلاحها النووي هي الأخرى، و على الرغم من أن الهند ليست بحاجة إلى سلاح نووي لردع باكستان إلا أنها طورت برنامجها النووي للعديد من الأسباب ، و يأتي أحد أهم تلك الأسباب كما يرى بعض المحللين :" جر باكستان إلى سباق تسلح ، و لأنه واضح تماما أن القانون الأمريكي

[1] هدى ميتكيس و السيد صدقي عابدين ، ***قضايا الأمن في آسيا*** . (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية ،2004)، ص:84-85.

[2] بابللي إبراهيم ، ***التفجيرات النووية الباكستانية*** . (الكويت، دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2006)،ص:05.

يفرض على الحكومة الأمريكية توقيع عقوبات اقتصادية تجاه أي دولة (من غير الدول النووية الخمسة) تقوم بأجراء تفجيرات نووية و هذه العقوبات تشمل المعونات و القروض و الاستثمارات المشتركة و غير ذلك مما لا يعتبر مساعدات إنسانية و نظرا لأن اقتصاد الهند أقوى بكثير من نظيره الباكستاني فإن باكستان ستكون هي الخاسرة من هذا السباق نحو التسلح"،إن ما حدث في مايو 1998 يعتبر حدثا بالغ الأهمية في تاريخ باكستان ، فنتيجة للتفجيرات الهندية ، و رغم محاولة القوى السياسية الدولية ثني باكستان عن عزمها على تفجير قنابلها النووية، لكن الضغط الداخلي على الحكومة ومحاولة إعادة التوازن العسكري و الإستراتيجي مع الهند، قد فرض عليها المضي قدما في التفجيرات، مع علم المسئولين في باكستان بالعواقب الوخيمة التي ستنتج عن هذه التفجيرات، فتوازن القوى و ردع الهند هو الهدف المنشود للنظام الباكستاني[1].

المطلب الثاني: تعزيز مكانة النظام داخليا و خارجيا

إن رغبة النظام الباكستاني (عبر مختلف فترات الحكم) في امتلاك سلاح نووي لم تكن مرتبطة فقط بامتلاك الهند لهذا النوع من الأسلحة و إن كان ذلك هو السبب الرئيسي كما رأينا، ولكن هناك دوافع أخرى تبلورت منذ نشأت النظام الباكستاني "العسكري تحديدا "، فلقد فاجأت الهند العالم بإعلانها عن تفجير أول قنبلة نووية لها وذلك سنة 1974، بينما رغبة باكستان في امتلاك التكنولوجيا النووية أقدم من ذلك، ففي سنة 1966 عبر عن ذلك رئيسها السابق "ذو الفقار علي بوتو" و الذي كان يومها وزيرا للخارجية بقوله **{ سنمضي قدما في سبيلنا لتطوير القنبلة النووية حتى لو أكلنا العشب }**[2] ، و تجدر الإشارة إلى أن "بوتو" كان قد طالب الحكومة الباكستانية بالنظر إلى موضوع التسلح النووي بشكل جدي عندما كان وزيرا للوقود و الطاقة و المصادر الطبيعية في بداية عقد الستينيات .

[1] إبراهيم بابللي ، **نفس المرجع السابق.** ص: 05.
[2] بابللي إبراهيم ، **نفس المرجع السابق.** ص:02.

فإن كان الدافع الأول لامتلاك السلاح النووي لباكستان هو سباق التسلح مع الهند فإن من أهم الدوافع الأخرى هو ما يتجلى في شقين ، الشق الأول يتمثل في إسكات المعارضة و الجبهة الداخلية ، أما الشق الثاني فيكمن في البحث عن مكانة إقليميا و دوليا:

أ-على المستوى الداخلي: سيطر الجيش على دواليب الحكم في باكستان منذ نشأت الدولة تقريبا و إلى غاية اليوم ،ولكن ما يميز النظام الباكستاني هو التوافق و التزاوج بين ثنائي لا يلتقي أبدا في سائر بلدان العالم الإسلامي و هما (الجيش و الإسلاميين)، ففي سنة 1956 أقر الدستور أن "باكستان جمهورية إسلامية" [1]، فعلى عكس ما حدث في معظم البلدان العربية خاصة و الإسلامية عامة التي حصلت على استقلالها حديثا ، فإن باكستان لم تتوجه قياداتها نحو العلمانية أو الاشتراكية أو غيرها من الفلسفات و السياسات الغريبة عن مجتمعها .

فالمجتمع الباكستاني كما الأفغاني أيضا ، مجتمع محافظ على مبادئ الشريعة الإسلامية بالفطرة ، و هو ما أنتج نظاما عسكريا قويا على المستوى الداخلي فهم اللعبة السياسية منذ البداية ، و قام بتحالفات مع القوى السياسية الإسلامية من أجل ضرب المعارضة العلمانية الموالية للغرب ، و كذا عرف في نفس الوقت طيف يكسب ود الغرب و خاصة الولايات المتحد الأمريكية ، فبالرغم من القلاقل و المشاكل العرقية و الطائفية و التي مازالت تعاني منها باكستان ، إلا أن الجيش استطاع أن يحافظ على استقرار البلاد و أن يحقق النجاح الوحيد على مستوى العالم الإسلامي وهو "امتلاك سلاح نووي" و هذا النجاح يحسب للمؤسسة العسكرية[2] .

ب-على المستوى الخارجي: أما خارجيا فإن المشروع النووي الناجح جعل باكستان تصبح قوة إقليمية كبرى ، سواء على المستوى الإقليمي "جنوب آسيا" أو قاريا ، و أصبحت مقترنة

[1] زاهد حسين ، **نفس المرجع السابق.** ص:249.

[2] محمد فايز فرحات ، ***" محددات الدور السياسي للجيش في باكستان "***.ا لقاهرة،(السياسة الدولية، مطابع الأهرام ، 2008،العدد171)،ص:126.

بالهند والصين ، شكل هذا الثلاثي و "الذي يمثل أكثر من ثلث سكان العالم " أحد أهم القوى الصاعدة في العالم ، و إن كان التخلف الاقتصادي لباكستان يحول دون ذلك ، إلا أنها تعتبر مركز ثقل و ذات أهمية إستراتيجية كبيرة، خاصة و هي التي تتوسط كل من (الهند، الصين، إيران، أفغانستان، بحر العرب)، وهي تعتبر ثاني أكبر دولة تعدادا للسكان في العالم الإسلامي بعد إندونيسيا.

بالإضافة إلى العلاقات القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية و إن تراجعت في الآونة الأخيرة لكنها تبقى حليف إستراتيجي قوي لها و هذا ما صرح به أكثر من مسئول أمريكي ، فرغم كل ذلك فنجاح المشروع النووي أكسب باكستان مكانة دولية هامة ، فدخول باكستان النادي النووي مبكرا جنبها الضغوطات التي تعاني منها إيران الآن أو العراق سابقا ، بالإضافة إلى ذكاء و حنكة القيادات التي حكمت البلاد و محافظتها على "شعرة معاوية" مع مختلف الإدارات الأمريكية جعلها تصبح سابع قوة عسكرية في العالم ، و ما دخولها مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب عقب هجمات 11سبتمبر2001 إلا عربون ولاء و تقرب من أمريكا ، بالإضافة إلى العلاقات المتينة جدا و "الشبه أخوية" مع الصين و التي دعمتها في إتمام مشروعها النووي لما تخلت عنها البلدان الغربية ، و هو ما يجعل باكستان تلعب على الحبلين بين أكبر قوتين اقتصاديا و عسكريا و هو ما يضمن بقاء واستمرار صمود النظام الباكستاني طويلا حتى أثناء تطبيق أمريكا للعقوبات الاقتصادية عليها.[1]

المبحث الثاني: القدرات النووية الباكستانية

تتمثل القدرات النووية الباكستانية في مجمل ما جاء به المشروع النووي ، من إمكانات سلمية أو عسكرية في المجال النووي مثل (المفاعلات ، الأسلحة النووية ، الصواريخ

[1] محمد فايز فرحات ، **نفس المرجع السابق.** ص:127.

البالستية ، تقنيات تخصيب اليورانيوم) و غيرها مما يدخل في نطاق التكنولوجيا النووية ، بالإضافة إلى إعطاء لمحة تاريخية موجزة حول بدايات البرنامج النووي الباكستاني.

و جاء ذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الاول: البرنامج النووي الباكستاني

تعود بدايات البرنامج النووي الباكستاني إلى العام 1961 أين تم إنشاء "اللجنة الباكستانية للبحث الفضائي و الجوي " المعروفة اختصارا سيوباركو: SUPARCO و في العام 1962 بدأت في اختبار لإطلاق صواريخ في المحيط الهادي ، و في نفس العام وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد باكستان بمفاعل أبحاث صغير من نوع الماء الخفيف قدرته (5ميغاواط) و الذي بدأ تشغيله في عام 1965 في مدينة "راو لبندي" حيث بدأت فيه الأبحاث النووية الأولى لباكستان ، وفي عام 1968 رفضت باكستان التوقيع على معاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية (NPT) ، وطورت سيوباركو في العام 1970 قدراتها من أجل إنشاء مركبات صاروخية ، و بعد أن فجرت الهند أول قنبلة نووية في عام 1974، صرح رئيس الوزراء الباكستاني "ذو الفقار علي بوتو" عن عزم بلاده في تطوير السلاح النووي ، فقد شكلت التجربة الهندية الناجحة صدمة عنيفة للقيادة الباكستانية مما أدى بهم إلى فتح المجال للعلماء و مسئولي البرنامج النووي بالتحرك بسرعة من أجل اللحاق بالجارة الهند في هذا المجال[1] .

و كانت كندا قد قامت في عام 1972 بتزويد باكستان بمفاعل من نوع الماء الثقيل، مع منشأة لإنتاج الماء الثقيل ، و قام العلماء الباكستانيين بعد ذلك بزيادة قدرة هذا المفاعل إلى (50ميغاواط).

[1] مأمون كيوان، ***السلاح النووي الباكستاني...التحديات و المصير.*** عبر موقع :معهد الشيرازي الدولي للدراسات:www.silronline.org تاريخ الاطلاع:2013/01/07،على:19.45،ص:01.

و قد حاول القائمون على البرنامج النووي الباكستاني الحصول على الأسلحة النووية عن طريق الحصول على البلوتونيوم من مفاعل الأبحاث بعد فصله ، حيث يتوفر لديهم المفاعل و كان عليهم استخراج اليورانيوم و فصله بطريقة خاصة ، وذلك بمساعدة الفرنسيين الذين وقعوا اتفاقا مع باكستان لإنشاء مصنع لتوضيب وقود البلوتونيوم عام 1974 ، إلا أن المشروع لم يسير بالطريقة المطلوبة حيث انسحب الفرنسيون بسبب الضغوطات الأمريكية ، وفي نفس العام بدأ الحظر الغربي للتكنولوجيا النووية على باكستان ، و ممارسة الضغوط عليها من أجل إيقاف برنامجها النووي .[1]

و في عام 1976 أسند إلى العالم "عبد القدير خان" مسؤولية إنشاء هيئة الأبحاث النووية المعروفة باسم "معهد الأبحاث الهندسية" في "كاهوتا" شمال شرق باكستان، و كان الهدف من إنشاء هذا المعهد هو تخصيب اليورانيوم ، و قد تم ذلك في خلال ستة سنوات فقط ، و في عام 1979 قامت أمريكا بعدة إجراءات اقتصادية ضد باكستان ، و صدر تقرير بطرح خيار الهجوم على المنشآت النووية الباكستانية و تدميرها ، وفي سنة 1982 أتم الباكستانيون بناء مصنع تجريبي لتوضيب وقود اليورانيوم ، وفي 15سبتمبر1986 وقعت باكستان مع الصين اتفاقية تعاون للاستخدامات السلمية للطاقة النووية تتضمن تصميم و بناء وتشغيل المفاعلات النووية ، و في العام 1989 أكدت بعض التقارير عن حصول باكستان على غاز " التريتيوم " من ألمانيا الغربية و الذي يستعمل في تطوير القنابل الهيدروجينية، وفي نفس العام قامت باكستان ذاتيا ببناء مفاعل أبحاث قدرته (27كيلوواط).

وفي سنة 1993 بدأت المؤسسة النووية الوطنية الصينية ببناء مفاعل لإنتاج الكهرباء من نوع الماء الضغوط قدرته (300 ميغاواط)، وأعلن رئيس الوزراء الباكستاني في العام 1994 عن امتلاك بلاده للقنبلة النووية ، كما صرح "نواز الشريف" في العام 1997 بأن قدرة باكستان النووية أصبحت حقيقة لا غبار عليها، و بعد التفجيرات الهندية في

[1] مأمون كيوان ، **نفس المرجع السابق**. ص:02.

14مايو1998 ، بدأ التحضير لإجراء التجارب النووية الباكستانية في مرتفعات "جاكيا" ، وفي 28مايو1998 أجرت باكستان خمسة تفجيرات نووية ناجحة ، و أعلن رئيس الوزراء "نواز الشريف" عن أمكانية حمل الصاروخ (جوهري) أو(غوري) المتوسط المدى رؤوسا نووية ، و قد بلغت قوة التفجيرات خمس درجات على سلم رختر، كما فجرت باكستان قنبلة سادسة في 30مايو1998 . و تجدر الإشارة إلى أن باكستان قد رفضت التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية و معاهدة منع التجارب النووية بسبب امتناع الهند عن التوقيع على المعاهدتين[1].

المطلب الثاني: الترسانة النووية الباكستانية

هناك عدد كبير من المنشآت النووية في باكستان و من أهمها نذكر ما يلي [2]:

1-مفاعل أبحاث أمريكي في "إسلام آباد" العاصمة يعمل منذ العام 1965 بقوة (5ميغاواط).

2-مفاعل نووي كندي يعمل في "كراتشي" منذ العام 1973 بقوة (125ميغاواط) و يبلغ إنتاجه السنوي من البلوتونيوم (30كلغ).

3-مفاعل "تشازما" الفرنسي في "إسلام آباد" انطلقت الأعمال فيه سنة 1975 و لكن الفرنسيون انسحبوا من المعمل بسبب الضغوط الأمريكية مما دفع بالباكستانيين بالاعتماد على أنفسهم و بقدراتهم الخاصة في إدارة المفاعل.

4-منشأة نووية كبيرة في "كاهوتا" فيها معمل لتخصيب اليورانيوم ، قادر على إنتاج (45كلغ) من اليورانيوم (U-235) كل عام.

5-محطة قوى نووية قامت إيطاليا ببنائها عام 1980 بقدرة (600ميغاواط).

[1] مأمون كيوان ، **نفس المرجع السابق.** ص:03.
[2] مأمون كيوان ، **نفس المرجع السابق** . ص:03.

و تمكنت باكستان من الحصول على وقودها النووي من الوقود الخام من كل من (الولايات المتحدة – كندا – فرنسا – النيجر – الصين)، إضافة إلى ما تستخرجه من خام الفوسفات من اليورانيوم ، هذا فضلا عن توافر اليورانيوم في منطقة "بلوشستان" ، و لدى باكستان حوالي (250طن) من الوقود المحترق فضلا عن إنتاجها حوالي (22طن)سنويا ، وتفيد المصادر الغربية بأن لدى باكستان القدرة على إنتاج (من10إلى20) قنبلة نووية قدرة كل منها (من5إلى10كيلوواط) ، و الجدير بالذكر أن باكستان تتبع الأسلوب الصيني في تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم (U-235)، و ليس أسلوب فصل البلوتونيوم (pu-239) وهو ما يسهل تماما عمليات التعاون النووي و العلمي و الفني و الهندسي و الكيماوي و الإلكتروني بين البلدين ناهيك طبعا عن وجود العدو المشترك لهما "الهند".

كما تجدر الإشارة إلى أنه منذ الغزو السوفيتي لأفغانستان في سنة 1979 استأنفت الولايات المتحدة مساعداتها لباكستان على الرغم من مخالفة ذلك للقوانين الأمريكية،

وهكذا يكون البرنامج النووي الباكستاني قد حضي بدعم القوتين العظميين في أوقات مختلفة ، و هذا راجع إلى حنكة و دهاء القيادات الباكستانية في استغلال المواقف.

و يمكن للطائرات المتعددة الجنسيات الموجودة لدى باكستان من إيصال القنابل النووية لأهدافها مثل طائرة "سوخوي" الروسية و الطائرات الصينية "كيو–5" و الفرنسية "ميراج" و الأمريكية "أف–16"[1].

و في تقرير مقدم من طرف "معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي" الصادر سنة 2007 فإن باكستان تملك حوالي 60 سلاحا نوويا ، وبحسب تقديرات مخزون باكستان من اليورانيوم عالي التخصيب و البلوتونيوم المنفصل فإنه يمكن إنتاج من 70 إلى 100 سلاح نووي.

[1] مأمون كيوان ، **نفس المرجع السابق.** ص: 03.

أما فيما يخص الصواريخ البالستية فإن باكستان تطور صواريخ قصيرة المدى و متوسطة المدى ، فضلا عن صواريخ "كروز" و التي يمكن أن تحمل رؤوسا نووية ، أما الهدف الأبعد فهو تطوير صواريخ بعيدة المدى.

و هذه أمثلة عن أهم الصواريخ البالستية القصيرة المدى [1]:

-الصاروخ "عبدلي" أو "حتف 2" يصل مداه إلى حوالي 200 كلم و جرب سنة 2006.

-الصاروخ "غاز نافي" أو "حتف 3" يصل مداه إلى 400 كلم جرب سنة 2004.

-الصاروخ "شاهين" أو "حتف4" مداه حوالي 450 كلم جرب سنة 2003.

أما الصواريخ البالستية متوسطة المدى فنجد :

-الصاروخ "غوري 1" أو " حتف 5 "يصل مداه إلى 1300 كلم جرب في 2004.

-الصاروخ "شاهين 2" أو "حتف 6" يصل مداه إلى 2500 كلم و جرب في 2006 و هو قادر بذلك إلى الوصول إلى أهداف في جميع أنحاء الهند.

المبحث الثالث: السياسات النووية الباكستانية (داخليا و خارجيا)

إن السياسات النووية الباكستانية هي تلك التدابير التنظيمية و الخطط و المبادئ و الإجراءات الأمنية الداخلية و الخارجية، فالسياسات النووية الداخلية هي التي سنتناوله في المطلب الأول و التي تدور حول "المذهب النووي الباكستاني" و المتمثل في المبادئ التي تقوم عليها الحالات التي يستخدم فيها السلاح النووي، بينما السياسات النووية الخارجية لباكستان تتركز على "لعبة شد الحبل" بين القيادة الباكستانية و الإدارة الأمريكية على وجه التحديد، و ذلك بسبب أن أمريكا هي البلد الوحيد في العالم القادر على ضرب المنشآت

[1] دي أي كروك شانك و آخرون ، ***التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي***.(ت: مركز دراسات الوحدة العربية)،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2007) ص: 801.

النووية الباكستانية أو لأي دولة أخرى خارج دول الفيتو، ولقد أشرنا إلى هذه العلاقة "المضطربة" بين باكستان و أمريكا في المطلب الثاني بعنوان "أمريكا و القنبلة الإسلامية":

المطلب الأول: المذهب النووي الباكستاني

عند مقارنة المذهب النووي الهندي بنظيره الباكستاني فإننا نلاحظ بأن الهند أكثر تنظيما، و مشروعها النووي يقوم على عقيدة واضحة تحكمها مبادئ و ضوابط ، بينما ليس لدى باكستان مذهب واضح ، و لكن توجد إستراتيجية تضع خطوطا عريضة للظروف التي قد تستخدم فيها الأسلحة النووية [1]، بدلا من إعلان رسمي متماسك لسياسة ذلك الاستخدام و كيفية تنفيذها ، تركز بداية هذه الإستراتيجية كليا على الرد على تهديد الهند لوجود باكستان كدولة وطنية ، فمنذ بداية المشروع النووي الباكستاني أعلنت القيادة الرسمية بأن هذه الأسلحة تستهدف أهدافا هندية فقط، و هو ما يعني تحديدا ضرب مدن في الشمال الهندي ، أما إذا ما أخفقت باكستان في ردع الهند فإنها سوف تستخدم هجمات نووية عشوائية على كافة أرجاء الهند و ذلك يكون في الحالات التالية :

أ-عتبة الفضاء الباكستاني: أي في حالة مهاجمة الهند لجزء كبير من الأراضي الباكستانية

ب-عتبة باكستان العسكرية: أي إذا دمرت الهند جزءا كبيرا من القوات الباكستانية البرية أو الجوية.

ج-الخنق الاقتصادي: أي إذا نجحت الهند في خنق الاقتصاد الباكستاني عبر حصار اقتصادي أو عبر تحويل مجرى مياه نهر " السند ".

د-زعزعة الاستقرار السياسي: و ذلك يعني إذا دفعت الهند باكستان إلى عدم الاستقرار السياسي أو إحداث تخريبا داخليا ضخما.

[1] كريس سميث ،*" الأسلحة النووية في جنوب آسيا "*.(سلسلة محاضرات الخليج ، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية ، العدد98، 2006)، ص:18.

فكل هذه التهديدات وضعتها القيادة الباكستانية أمام نظيرتها الهندية منذ البداية، و بشكل صريح حتى تتمكن باكستان من سد جميع الثغرات و نقاط الضعف لديها ، و حتى تردع الهند و هو ما يعتبر تعويضا على الضعف العسكري و الاقتصادي مقارنة بالهند، و هو ما يوضح الدور الإيجابي الذي جنته باكستان من تسلحها النووي، و قد وضعت السلطات الباكستانية في سنة 1999 ما يعرف ب " نظام القيادة المركزية الباكستانية " و الذي يسيطر على استخدام التقنية النووية و تقنية الصواريخ و الذي يتركب من أربعة مكونات كبيرة تتمثل في :[1]

1-إنشاء هيئة قيادة قومية.

2-السيطرة على تطوير الأسلحة النووية بواسطة هيئة حاكمة.

3-قيادة القوات الإستراتيجية.

4-أمانة أو سكرتارية لكل الهيئات الثلاث.

وعقب انقلاب أكتوبر 1999 العسكري (تولي برويز مشرف الحكم) صادق مجلس الأمن القومي على إنشاء " هيئة القيادة القومية " للسيطرة على السياسة النووية ، وهذه الهيئة مسئولة عن وضع سياسة نشر القوات الإستراتيجية و تطويرها ، و تجمع الهيئة : لجنة التحكم في التوظيف و لجنة التحكم في التطوير، و يقوم فرع الخطط الإستراتيجية بدور السكرتارية.

و يترأس لجنة التحكم في التوظيف رئيس الحكومة و تضم : وزير الشؤون الخارجية (نائب الرئيس)، و وزير الدفاع، و وزير الداخلية، و رئيس لجنة هيئة الأركان المشتركة ، و قادة الأسلحة و المدير العام لفرع الخطط الإستراتيجية (مقررا) ، و المستشارين الفنيين وآخرين كلما اقتضى الأمر ذلك أو بطلب من الرئيس.

[1] كريس سميث ، **نفس المرجع السابق.** ص:19.

و يترأس لجنة التحكم في التطوير رئيس الحكومة أيضا، و تضم : رئيس هيئة الأركان المشتركة ، و قادة الأسلحة و المدير العام لفرع الخطط الإستراتيجية و ممثلي المنظمات الإستراتيجية و أعضاء المجتمع العلمي.

وتسيطر لجنة التحكم في التطوير على تطوير الأصول الإستراتيجية و يترأس فرع الخطط الإستراتيجية ضابط كبير من الجيش يعينه رئيس الحكومة ، وقد تم إنشاؤها داخل القيادة المشتركة للأسلحة تحت إشراف رئيس هيئة الأركان المشتركة لكي تعمل كسكرتارية لهيئة القيادة القومية ، و تؤدي وظائف تتعلق بالتخطيط و التنسيق و إنشاء شبكة يعتمد عليها للقيادة و السيطرة و الاتصالات و الحواسيب و الاستخبارات. و رغم كل هذا يبقى الغموض يشوب مسألة صنع القرار النووي في باكستان ، خاصة عندما يترأس الحكومة أحد زعماء الأحزاب العلمانية الموالية للغرب ، فكيف سيسمح الجيش بأن تكون المبادرة في يد رئيس الحكومة وقتها ؟

و هناك في الأفق حديث حول قانون جديد يتعلق بعملية صنع القرار النووي بحيث يكون الحكم (القرار) بين ثلاثة أشخاص[1].

المطلب الثاني: أمريكا و القنبلة الإسلامية

غالبا ما تطلق تسمية "القنبلة الإسلامية" للدلالة على القنبلة النووية التي تمتلكها أو تسعى لامتلاكها أي دولة إسلامية خاصة في الأدبيات الغربية و الإعلام الأمريكي تحديدا ، و قد جاءت فكرة السلاح النووي الذي يمكن استخدامه للدفاع عن الأمة الإسلامية من بعض القادة في الدول الإسلامية ، و ينسب ل"ذو الفقار علي بوتو" القول التالي :" **نحن نعلم أن لدى جنوب إفريقيا و إسرائيل قدرات نووية متكاملة ، الحضارات المسيحية و اليهودية و**

[1] كريس سميث ، **نفس المرجع السابق .** ص: 20.

الهندوسية كلها تمتلك هذه التقنية ، و الشيوعيون أيضا يمتلكونها ، أما الحضارة الإسلامية فهي الوحيدة بدون قدرة نووية ، غير أن تغير هذا الوضع وشيك جدا "[1].

و منذ العام 1972 تنظر إسرائيل دائما إلى القدرة النووية الباكستانية كمصدر تهديد، و قد أعلنت مرارا أنها لن تسمح لباكستان أو غيرها من الدول الإسلامية بامتلاك السلاح النووي ، و هذا كله لا يخفى على القيادات الأمريكية بمختلف مراحلها ، فعلى الرغم من العلاقات القوية أحيانا بينها و بين باكستان خاصة أثناء التواجد السوفيتي في أفغانستان (1979–1988)، إلا أن أمريكا كانت و لازالت لم تتقبل فكرة أن تمتلك باكستان سلاح نووي ، خاصة في بدايات البرنامج النووي الباكستاني ، فجاءت التهديدات الأمريكية لباكستان لوقف مشروعها النووي ، حيث أكد الرئيس الباكستاني الأسبق " ذو الفقار علي بوتو " أمام الجمعية الوطنية الباكستانية أن وزير الخارجية الأمريكي " هنري كيسنجر " قد هدده في حالة عدم إقلاعه عن البرنامج النووي قائلا " **إننا سنجعل منك مثالا مروعا** "، وفي مواجهة الضغوط الأمريكية توجه " بوتو " نحو الصين و نحو قوى غربية أخرى مثل (فرنسا و هولندا) للحصول على تسهيلات في الجوانب التقنية ، و في عام 1979 أشارت التقارير التي نشرتها الاستخبارات الأمريكية أن باكستان يمكن لها بعد خمس سنوات إجراء تفجير نووي باستخدام اليورانيوم.

و في عام 1984 أشارت التقارير إلى إنشاء باكستان معملا لإعادة معالجة البلوتونيوم و إجرائها اتفاقا سريا مع الصين يتضمن مساعدتها في إكمال مشروع "كاهوتا" و منحها تصاميم السلاح النووي ، و قد أقر رئيس المشروع النووي الباكستاني " عبد القدير خان " في سنة 1987 بأن بلاده تنتج 90% من اليورانيوم المخصب المستعمل في الأسلحة النووية ، و الملفت للانتباه خلال هذه الفترة أن إدارة الرئيس (رونالد ريغان:1980–1988) كانت لا تضغط على باكستان و ذلك مرده إلى الدعم الكامل لها في أفغانستان ، إلا أن هذا الواقع لم

[1] بابللي إبراهيم ، **مرجع سابق.** ص:11.

يدم طويلا بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ، و مع مجيء "جورج بوش الأب"(1988–1992) علقت أمريكا المساعدات الموجهة إلى باكستان و ربطتها بتوقيعها على معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية و بأن تخضع منشآتها النووية للتفتيش ، و هو ما رفضته باكستان جملة و تفصيلا ، و قدمت مقترحات عديدة لمواجهة الضغوط الأمريكية ، منها مقترحات رئيس الوزراء " نواز الشريف " عام 1991 و التي دعا فيها كلا من روسيا و الولايات المتحدة و الصين للتشاور مع الهند و باكستان من أجل إيجاد حل لقضية انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا ، و هو ما أيدته القوى العظمى الثلاثة و لكن الهند رفضتها مبدئيا على أساس أنها لم تجد شيئا جديدا في هذه المقترحات ، إذ ضلت تصر على إعطاء هذه المسألة بعدا عالميا، و رفض فكرة اعتبار جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ، معتبرة أن ذلك سوف يستثني الصين و بالتالي تضعف الهند أمامها[1].

استمرت باكستان في رفضها التوقيع المنفرد على اعتبار جنوب آسيا منطقة خالية من السلاح النووي ، لكن عندما تبين للولايات المتحدة في سنة 1995 أن المشروع النووي الباكستاني وصل إلى نقطة اللارجوع قامت رسميا بإبلاغ الحكومة الباكستانية بأنه ك " في حال ظهور أدلة على تعاون نووي باكستاني مع أي طرف عربي فإن الولايات المتحدة سوف ترى نفسها مضطرة إلى توجيه ضربة مباشرة و سريعة للمنشآت النووية الباكستانية ".

و عقب التفجيرات النووية الهندية و الباكستانية في مايو1998 قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات عسكرية و اقتصادية على البلدين ، و لكنها لم تكن مؤثرة بالقدر الكافي لمنع الدولتين من الاستمرار في سباقهما نحو التسلح النووي ، إلى أن جاءت هجمات 11سبتمبر2001 و المساندة الفعالة من باكستان لأمريكا في حربها على الإرهاب ، وهو ما جعل واشنطن تراجع نفسها بشأن العقوبات على باكستان . وبرز إجماع على أن زيارة وزير

[1] أحمد دياب ، ***الموقف الأمريكي من القوى النووية الناشئة***. مؤسسة الأهرام ، عبر الموقع :www.digitalahram.org،تاريخ الاطلاع : 2013/03/23 ،على:19.33، ص:02.

الخارجية الأمريكي السابق "كولن باول" إلى إسلام آباد في مارس 2004 كانت ستشهد لضغط أمريكي غير مسبوق من أجل فرض الرقابة على البرنامج النووي الباكستاني و ربما حتى إنهائه ، لكن "باول" خالف تلك التوقعات و أعلن بأن " باكستان حليف كبير خارج حلف النيتو " ، في قرار عسكري ذي أبعاد إقليمية، لكن بعد مقتل "بنضير بوتو" و دخول باكستان في دوامة الصراعات الداخلية ، جاءت أمريكا بمخطط جديد بغرض فرض وصاية أممية على البرنامج النووي الباكستاني و تطبيق برنامج "الحد من المخاطر"

و بالتالي تفكيك الترسانة النووية الباكستانية بحجة عدم قدرة النظام على حماية المنشآت النووية بسبب العمليات الإرهابية الدائرة في البلاد ، و الأخطر من ذلك هو أن تتعرض هذه المنشآت إلى عمليات السرقة والسطو وفق عمليات مدبرة بإحكام، لكن السلطات الباكستانية تفطنت لهذه الخطط وفرضت نظام حماية منيع حول أهم المواقع الحساسة و كل مركب لديه صلة بالمشروع النووي[1].

وعليه نستخلص مما سبق بأن النظام الباكستاني و منذ بداية البرنامج النووي قد ركز كثيرا في علاقاته الخارجية على كسب ود واشنطن و في نفس الوقت جعل الصين حليف إستراتيجي وهو ما مكن باكستان من جعلها البلد الإسلامي الوحيد الذي يمتلك السلاح النووي ، فتجنبت باكستان وبحكمة شديدة تعرض منشآتها للضرب من طرف أمريكا أو إسرائيل أو حتى الهند ، كما حدث مع العراق في سنة 1981، أو ما يحدث في هذه الآونة مع إيران.

المبحث الرابع: تداعيات المشروع النووي الباكستاني

بعد نجاح باكستان في الرد على التفجيرات الهندية في مايو 1998 وبعد أن قامت هي الأخرى بتفجيراتها ، تأكد لدى القائمين على البرنامج النووي الباكستاني بنجاح البرنامج وتأكد للمجتمع الدولي بشكل لا يدعو إلى الشك ، بأن باكستان صارت دولة نووية ، وهو ما أدى

[1] أحمد دياب ، **نفس المرجع السابق.** ص: 04.

إلى ردود فعل دولية و كذا جعل منطقة جنوب آسيا المكان الوحيد في العالم الذي تتنازع فيه قوتان نوويتان حول قضية شائكة عجزت كل الجهود الدولية عن إيجاد لها حلا ألا وهي قضية كشمير :

المطلب الأول: الطابع النووي لقضية كشمير

إن القضية الكشميرية هي إحدى أعقد القضايا النزاعية في العالم ، و المتتبع للنزاع في كشمير يدرك مدى التعقيدات حول هذه القضية ، فمنطقة كشمير كانت ولا زالت نقطة الخلاف الأولى بين الهند و باكستان ، و لقد خاض البلدين من أجلها ثلاثة حروب كبيرة ناهيك عن التوترات المتكررة بينهما، هذا من دون أن ننسى الجارة الثالثة لكشمير "الصين"، و التي احتلت مساحة تقدر ب(37.879كلم2) من كشمير بعد أن هزمت الهند في حربهما سنة 1962، كما تجدر الإشارة أن الهند تحتل حوالي(100.569كلم2) من الأراضي الكشميرية ، أما باقي المساحة فتعود إلى باكستان و المقدرة بحوالي (78.932كلم2) ، و عليه فإن كشمير مقسمة بين ثلاث دول نووية وهو ما يعطي ذلك البعد النووي لقضية كشمير ، و بالضبط منذ آخر تفجيرات نووية في جنوب آسيا (مايو 1998)، غير أن بعض المحللين الهنود يختلفون مع كون القضية الكشميرية قد أخذت بالفعل بعدا نوويا ، و يعتقدون بأن هذه الأسطورة هي مجرد لعبة سياسية لعبتها أمريكا مع حليفتها باكستان و وافقت عليها الهند في الفترة التي كانت تتماشى مع مصالحها [1].

و تقول دراسة هندية بأن أمريكا تدرك تماما استحالة أن تقوم حرب نووية في جنوب آسيا و ذلك لعدة دلائل أهمها هو عدم قيام حرب نووية خلال الحرب الباردة و كذا أثناء الأزمة الكورية و الحرب في أفغانستان ، و كذالك نظرا للقرب الجغرافي بين (الهند و باكستان و الصين) و لا ننسى التدخل الدولي في مثل هذه المسائل و بالرغم من ذلك فإن بعض الدراسات الأمريكية خلال فترة تسعينيات القرن الماضي روجت لفكرة إمكانية قيام

[1] هدى ميتكيس ، **مرجع سابق.** ص: 172.

حرب نووية بسبب الكشمير،و هذا التناقض يفسره المحللين الهنود بأنه راجع لعدة أسباب أهمها:

1-احتواء الهند إستراتيجيا و تحديد نطاق حركتها في آسيا .

2-منع الهند من القيام بحرب محدودة على باكستان.

3-الدفع بالبلدان التي تتدد بالسلاح النووي مثل (اليابان و ألمانيا) للضغط على الهند.

4-تدويل القضية الكشميرية (و هو في غير صالح الهند).

و كل هذه الدوافع هي من صالح باكستان و التي يدرك مسئوليها بأن إمكانيات الهند أقوى من إمكانياتهم العسكرية بالضعفين تقريبا، و عليه سعى القادة الباكستانيين إلى كسب ود و رضا الولايات المتحدة و هو ما أكده بشكل صريح "برويز مشرف" عقب هجمات 11سبتمبر2001 بدعمه الكامل للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، و يرى بعض المحللين الباكستانيين بأن النظام في باكستان على وعي بالقيود و الأخطار التي يشكلها امتلاك السلاح النووي و عليه فإنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يتدخل لحل المشكلات الرئيسية التي أدت إلى سباق التسلح بين الهند و باكستان وفي مقدمتها مشكلة كشمير، و هو نفس المنطق الذي ذهبت إليه رئيسة الوزراء الباكستانية السابقة "بنظير بوتو" و التي أكدت على ضرورة إيجاد حل للأزمة الكشميرية خاصة في ظل التسابق النووي بين الهند و باكستان و الذي يفتح المجال لجميع الاحتمالات ، و بأنه يتوجب على أمريكا بالخصوص بأن تجد حلا لتسوية الأزمة في كشمير التي تجاوزت الستين عاما و خاصة بعد أن أصبحت ذات طابع نووي و تهدد أمن جنوب آسيا ككل[1].

المطلب الثاني: أهم ردود الفعل الدولية

[1] هدى ميتكيس ، **نفس المرجع السابق.** ص: 175.

لقد أدت التفجيرات النووية الباكستانية في ماي1998 ومن قبلها التفجيرات الهندية إلى ردود فعل تقريبا موحدة ، بحيث أدانت عدة دول التفجيرات ومنها [كند، الأرجنتين، ألمانيا، أستراليا، البرازيل، الصين، فرنسا، اليابان، روسيا، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية،بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المجر، إيطاليا، أوكرانيا، كازاخستان، سويسرا، السويد، هولندا، نيوزيلندا، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، حلف النيتو]، و الغريب في الأمر أن "إسرائيل" أيضا أدانت التفجيرات بالرغم من الشبهات التي تحوم حول برنامجها النووي وكونها تشكل مع الهند و باكستان ما يعرف ب "مشكلة البلدان الثلاثة" الرافضين للتوقيع على معاهدتي (منع انتشار الأسلحة النووية و معاهدة حضر التجارب النووية) وهي المشكلة المطروحة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية .و قد قامت بعض البلدان المذكورة أعلاه و المنددة بتلك التفجيرات بتوقيع عقوبات اقتصادية فورية على البلدين و هذه البلدان هي[1] [الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، ألمانيا ، أستراليا ، هولندا ، كندا ، الإتحاد الأوروبي ، السويد ، سويسرا] لكن أمريكا تبقى هي المحرك الأكبر للعقوبات و قد سعت بقوة لإقناع البنك الدولي و المنظمات المالية الأخرى بتعليق التعاون مع الهند و باكستان ، و كما ذكرنا في مطلب سابق فإن الاقتصاد الباكستاني تضرر أكثر من الاقتصاد الهندي ،كما أصدر مجلس الأمن القرار رقم (1540) و الذي يحدد المسار الذي يجب أن تسلكه كل من الهند و باكستان ، بحيث يلزم هذا القرار جميع الدول النووية بأن تحمي جميع المواد النووية من السرقة و بتدعيم ضوابط التصدير ، و ينبغي للهند و باكستان أن تضربا مثلا إيجابيا للآخرين[2] ، و ذلك بأن تقوما فورا و بلا شروط برفع مستوى قوانينهما و ممارستهما الخاصة بضوابط التصدير إلى مصاف أكثر المعايير الدولية صرامة ، و باستحداث بيانات و مراقبة على الحدود لمنع العلماء و المهندسين من نشر الخبرة العلمية في المجال النووي ، و تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الإجراءات و التحفظات و ردود الفعل جاءت بعد تفجيرات مايو

[1] بابللي إبراهيم ، **مرجع سابق.** ص: 10.
[2] بيركوفيتش جورج ، **مرجع سابق.** ص: 141.

1998 و إن كانت تخص البلدين إلا أنها تتعلق بالدرجة الأولى بباكستان ، و إلا فكيف نفسر سكوت أمريكا و المجتمع الدولي عن البرنامج النووي الهندي طوال 25سنة (منذ1974)، فهناك بعض الآراء من محللين باكستانيين يرجعون السبب إلى علاقات التعاون و الشراكة بين الهند و إسرائيل و بالتالي سكوت أمريكا على البرنامج الهندي ما قبل مايو 1998.

خلاصـــــة:

لقد تبين لنا من خلال هذا الفصل بأن المشروع النووي الباكستاني جاء بعد جهد كبير بذلته السلطات السياسية والعسكرية و العلمية ، فكان أن أتخذ القرار حتى قبل إعلان الهند عن تفجيراتها الأولى في 1974، غير أن النظام في باكستان شعر بالخطر و بضرورة امتلاك السلاح النووي بعد أن امتلكته الهند ، فالدافع الرئيسي لامتلاك باكستان للسلاح النووي إذن هو العلاقات المتوترة و النزاعية مع الهند، بالإضافة إلى إسكات المعارضة المتربصة بالنظام العسكري الذي يعتبر الأب الشرعي للبرنامج النووي ، و كذا أعطى نجاح باكستان في تفجيراتها النووية مكانة لا يستهان بها ، فأصبحت ثالث قوة في آسيا و السابعة عالميا ، خاصة وأن المعطيات الحقيقية حول القدرات النووية لباكستان غير دقيقة وهو ما يزيد في "ردع الهند" ، خاصة بعد تلك السياسات النووية الداخلية التي أعلنت عنها باكستان و أطلعت عليها الهند كتحذير ، كما و أن النظام الباكستاني نجح في الحفاظ على تلك العلاقة المتناقضة مع أمريكا و جعل باكستان حليف رئيسي لها ، و هو الأمر الذي قوى موقف باكستان أمام جارتها الهند ، خاصة بعد تحول مجرى النزاع الطويل حول كشمير إلى نزاع نووي و هو الأمر الذي جعل من المجتمع الدولي يتنبه لحقيقة هذا النزاع الطويل ، فكانت ردود الفعل قوية بعد تفجيرات مايو 1998 من المجموعة الدولية عامة مؤسسات وهيئات رسمية و غير رسمية ودول ، فجاءت كلها منددة بتلك التفجيرات خوفا من وقوع

حرب نووية في جنوب آسيا قد تهدد حياة نحو (40%) من سكان المعمورة وهو مجموع سكان (الهند و باكستان و الصين).

خاتمة

و ختاما فأننا حاولنا في بحثنا هذا إعطاء لمحة عن مفهوم انتشار الأسلحة النووية في البلدان الصغيرة من خلال الحالة المدروسة (باكستان) ، والتي بحثنا عن السر وراء إصرار القيادات فيها عن إكمال المشروع النووي الذي بدأ بداية صعبة ، خاصة بعد تخلي بعض البلدان الغربية عن مشاريعها هناك ، على غرار فرنسا و بضغط أمريكي ، إلا أن المشروع النووي الباكستاني نجح و سار "في الظلام" تحت قيادة رجل القنبلة النووية الباكستانية "عبد القدير خان" و الذي لقي الدعم الكامل من القيادة السياسية والعسكرية آنذاك ، ورأينا كيف أربكت الهند القيادة الباكستانية بعد إعلانها عن امتلاكها للقنبلة النووية في عام 1974 مما زاد في وتيرة المشروع النووي الباكستاني ، وقد استفادت باكستان من ولائها لأمريكا مرتين في تاريخها وهو ما خدمها في سكوت واشنطن عن البرنامج النووي و كان ذلك عند الغزو السوفيتي لأفغانستان في عام 1979 ففتحت باكستان حدودها للمقاتلين العرب ونسقت مع أمريكا ضد الجيش السوفيتي ، إلى أن خرج السوفيت .

أما المرة الثانية فكانت بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 لما فتحت باكستان أجوائها للطيران الأمريكي لغزو أفغانستان في حربها ضد الإرهاب وهو ما جعل أمريكا تلغي العقوبات التي كانت تفرضها من حين لآخر على باكستان ، وهذا ما لم يعجب الجارة اللدود "الهند" فكانت في كل مرة تتقارب فيها أمريكا وباكستان إلا وتسعى بدورها لكسب ود أمريكا عن طريق توطيد علاقاتها معها أو مع إسرائيل ، التي مافتئت تطلق التهديدات حول ضرب المنشآت النووية لباكستان أو لأي بلد إسلامي أو عربي يسعى لذلك.

وقد نجحت باكستان في علاقاتها الخارجية في التوفيق بين قوتين عظميين لا يلتقيان عند أي بلد آخر بنفس القوة ، ونقصد هنا العلاقات الباكستانية–الأمريكية و العلاقات الباكستانية–الصينية ، فكما يؤكد بعض المحللين الباكستانيين فإنه لولا الصين ما كانت باكستان قد نجحت في مشروعها النووي ، فقد تلقت منها الدعم المادي و التقني كما لا ننسى بأنهما يشتركان في نفس العدو "الهند".

أما عن العلاقات الباكستانية–الهندية ، فربما هي الأكثر توترا بين دولتين متجاورتين في العالم خلال الستين سنة الماضية ، فقد اندلعت بينهما الحروب منذ استقلالهما معا عن التاج البريطاني سنة 1947 وكان ولازال السبب الرئيس لهذا النزاع هو القضية الكشميرية ، والتي يتمسك بها كل طرف فالهند ظلت تحاول انتزاعها أو فصلها عن باكستان كما نجحت مع قضية البنغلاديش ، لكن الوضع تغير بعد تفجيرات مايو 1998 من الطرفين ، فقد أصبح صوت الحكمة يعلو إزاء كل توتر بين الجارتين النوويتين و أصبح المجتمع الدولي ينظر إلى جنوب آسيا نظرة مختلفة عن ذي قبل ، فاليوم صار هناك توازن في القوى يسود المنطقة على الرغم من عدم الاستقرار في السلطة في باكستان خاصة بعد مقتل رئيسة الوزراء السابقة "بنظير بوتو" ، لكن فيما يخص الترسانة النووية لباكستان فإننا نعتقد بأنها في منأى عن التقلبات و الصدامات كونها ملك للمؤسسة العسكرية القوية.

و من خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص الإجابة على الإشكالية الأساسية في هذه الدراسة والتي مفادها:

ما هي الدوافع الحقيقية وراء امتلاك باكستان للسلاح النووي ؟

فكما لاحظنا فإن دولة باكستان منذ نشأتها دخلت في صراع مع الهند و خاضتا ثلاثة حروب انتهت كلها بهزيمة الجيش الباكستاني و بالتالي فإننا نرى بأن السبب الرئيس من وراء امتلاك باكستان للسلاح النووي هو ببساطة من أجل ردع الهند، وذلك هو بالضبط ما يوافق فرضيتنا الأساسية ، فبالعودة إلى الفصل الثاني في المبحث الثالث و المطلب الأول الذي تناولنا فيه المذهب النووي الباكستاني و بالتدقيق في تلك الشروط التي أعلنتها باكستان علنا عن الحالات التي يستخدم فيها السلاح النووي ضد الهند نستخلص من ذلك ما يلي :

1–أن القيادات الباكستانية تدرك تماما تفوق الجيش الهندي في الحروب التقليدية.

2-وضع مثل تلك الشروط حول حالات استخدام السلاح النووي يسد الطريق أمام أي محاولة للهند لزعزعة النظام الباكستاني أو أي سبل أخرى مما يستخدمها الأعداء.

3-تعتبر تلك الشروط (الحالات) بمثابة إنذار واضح للهند.

4-تعتبر كذلك تلك الشروط المعلنة كثمرة المشروع النووي الباكستاني .

5-من خلال تلك الشروط تطمأن السلطة الباكستانية عن الجبهة الخارجية لتنتبه للجبهة الداخلية و التي لا تقل صعوبة عن الخارجية.

و كخلاصة عامة فإننا نرى بأن القيادة الباكستانية قد وفقت في انتهاجها لهذا المسلك الخطير و المليء بالمطبات ، فامتلاك سلاح نووي ذاتيا من خلال برنامج نووي ناجح يضم عدة منشآت و النجاح في حسن تسييرها و المحافظة عليها بالرغم من كونها أقرب بلد في العالم من "مصنع الإرهاب" أفغانستان ، يعتبر نجاحا باهرا بالرغم مما تقوله المعارضة العلمانية المدعومة من الغرب حول الأداء الديمقراطي و كذا حول الانقلابات التي تقوم بها المؤسسة العسكرية ، وتدخلها في الحيات السياسية المدنية ، إلا أن ما يشفع لها هو المحافظة على وحدة التراب الباكستاني و كذلك على المكانة الإقليمية والدولية التي صارت تلعبها باكستان.

وإذا وضعنا جدولا افتراضيا حول إيجابيات و سلبيات المشروع النووي الباكستاني فإننا سوف نجد بأن كفة الإيجابيات هي الأمل ، خاصة بعد تحسن الاقتصاد الباكستاني وهو ما كان يعيب النظام الباكستاني في فترة تسعينيات القرن الماضي عندما كان الاقتصاد منهكا من الميزانية العسكرية الضخمة .

و آخر ما نختم به هو كعادة كل مواطن عربي أثقلته أوجاع الهزائم المتكررة التي يعيشها وطنه ، هو أن نأمل في أن تكون هناك في كل بلد عربي قيادة حكيمة تحذو حذو القيادات الباكستاني ، ليس فقط في امتلاك سلاح نووي ولكن في امتلاك التقنيات العالية في

شتى المجالات ، ولا يكون ذلك إلا بالعودة إلى الاهتمام بالأجيال القادمة وتشجيعها على حب العلم و المعرفة التقنية و روح التحدي .

قائمــة المراجــع و المصــادر :

أ- الكتــب :

1- الشهراني سعد بن علي، **إدارة عمليات الأزمات الأمنية**. الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005م

2- بيركوفيتش جورج و آخرون، **الامتثال العالمي: استراتيجية للأمن النووي**. دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005م

3- بيليس جون و سميث، ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004،م

4- جندلي عبد الناصر، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ الحرب الباردة**. الجزائر، دار قانة، 2010م

5- عامر مصباح ، **تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية و الاجتماعية**. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2007م

6- دورتي جيمس و بالستغراف، روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985م

7- حسين زاهد، **جبهة باكستان: الصراع مع الإسلام المسلح**. بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007م

8- كروكشانك دي أ، **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م

9- ميتكيس هدى و عابدين، السيد صدقي، **قضايا الأمن في آسيا**. القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2004،م

10- مصباح عامر، **المدخل إلى العلاقات الدولية**. القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2009م

11- عوض سامي، **معجم المصطلحات العسكرية**. عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2008.

12- قريقوريك ميروسلاف و آخرون، **الأمـن النـووي**. الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2007م

ب- ***المذكرات و الأطروحات:***

1) دندان عبد القادر، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار و التغيير:1991-2006**. بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية،2008 م.

ج- ***الدوريات و المجلات:***

1- البرادعي محمد، "الاستخدامات السلمية للطاقة النووية". **سلسلة محاضرات الإمارات**، أبو ظبي، العدد الثاني و السبعون، 2003م.

2- مقصود الحسين نوري، "مستقبل باكستان بعد لأحداث 11أيلول/سبتمبر2001". **سلسلة محاضرات الإمارات** ، أبو ظبي، العدد الثامن و الستون،2003م.

3- سميث كريس، "الأسلحة النووية في جنوب آسيا". **سلسلة محاضرات الإمارات**، أبو ظبي، العدد الثامن و التسعون، 2006م.

4- فرحات محمد فايز، "محددات الدور السياسي للجيش في باكستان". **مجلة السياسة الدولية**، مصر، القاهرة، العدد الحادي و السبعون بعد المائة، 2008.

د-***الوثائق الإلكترونية***:

1- بابللي إبراهيم، ***التفجيرات النووية الباكستانية***.(الكويت، دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2006)، من الرابط: **http;//www.nashiri.net**.

2- دياب أحمد، ***الموقف الأمريكي من القوى النووية الناشئة***. (تاريخ الإطلاع: 2013/03/23، على : 19.33)، من الرابط: **http;//www.digitalahram.org**.

3- كيوان مأمون، ***السلاح النووي الباكستاني...التحديات و المصير***.(تاريخ الاطلاع: 2013/01/07، على:19.45)، من الرابط: **http;//www.silronline.org**.

4- مجموعة وكالات أنباء، ***باكستان...صراع و انقلابات و عنف***.(تاريخ الاطلاع: 2013/05/09، على:14.48)،من الرابط: **http;//www.Aljazeera.net**.

*مقدمــة: 02
*الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة 12
تمهيـد 12
المبحث الأول: مفهوم التكنولوجيا النووية 13
المطلب الأول: مفهوم المفاعلات النووية 13
المطلب الثاني: مفهوم تخصيب اليورانيوم 15
المبحث الثاني: مفاهيم حول انتشار الأسلحة النووية 17
المطلب الأول: مفهوم الانتشار (الأفقي و العمودي) 17
المطلب الثاني: الأمن النووي و السلامة النووية 21
المبحث الثالث: وسائل منع انتشار الأسلحة النووية 24
المطلب الأول: أهم المعاهدات و الاتفاقيات الدولية 24
المطلب الثاني: مفهوم الامتثال العالمي (الشامل) 26
المبحث الرابع: معطيات عامة حول باكستان 29
المطلب الأول: التعريف بباكستان 29
المطلب الثاني: أهم الأحداث في تاريخ باكستان 32
خلاصــة: 39
*الفصل الثاني: أبعاد المشروع النووي الباكستاني 41
تمهيـد 41
المبحث الأول: دوافع باكستان لامتلاك السلاح النووي 42
المطلب الأول: النزاع الدائم مع الهند 42
المطلب الثاني: تعزيز مكانة النظام (داخليا و خارجيا) 44
المبحث الثاني: القدرات النووية الباكستانية 47
المطلب الأول: البرنامج النووي الباكستاني 47
المطلب الثاني: الترسانة النووية الباكستانية 49
المبحث الثالث: السياسات النووية الباكستانية 52
المطلب الأول: المذهب النووي الباكستاني 52
المطلب الثاني: أمريكا و القنبلة الإسلامية 55
المبحث الرابع: تداعيات المشروع النووي الباكستاني 58
المطلب الأول: الطابع النووي لقضية كشمير 58

المطلب الثاني: أهم ردود الفعل الدولية 60
خلاصــة..... 62
*الخــاتمة..... 64
*قائمة المراجع و المصادر..... 68
*الفهــرس..... 71